

الإمام الحسن المجتبي عليه الصلاة والسلام

بين الحقيقة القرآنية ومخيال السلطة وثقافتها العامة

أ.م.د. مهدي حارث الغانمي

جامعة القادسية - كلية التربية

بسم الله الرحمن الرحيم

تؤسس السلطة، ثقافتها العامة الخاصة بها، أو توجه الثقافة العامة الموجودة قبلها؛ لتكون أداة من أدوات ترسيخ حضور السلطة الآني وشرعنته. غير أن الثقافة العامة، لأسباب شتى، تتحول إلى سلطة قائمة برأسها متجاوزة آنية السلطة التي أسستها أو وجهتها لتدوم بعد زوالها؛ وتكون، هي نفسها، تأسيساً لفكر السلطة تضفي عليه ثوب الشرعنة والترسيخ. وانطلاقاً من هذا النسق التاريخي الملحوظ تأتي رؤية هذا البحث؛ لتقارب صورة الإمام الحسن المجتبي عليه الصلاة والسلام بين حقيقة المنهاج القرآني التي تتجلى فيه وجوباً، وصورة الإمام البديلة التي شكلها مخيال السلطة وثقافتها العامة على وفق موجّهات السلطة والتباسات المحيط بدءاً؛ لتحولها الثقافة العامة إلى حقيقة تحل محل الحقيقة القرآنية بسلطة المخيال آخراً. وليس من مراد البحث كَرّ القول في الشبهات الشائعة التي ارتبطت بصورة الإمام وتاريخه كقضية الصلح والأموال والزيجات ، فقد أوقف لها علماء ودارسون قديماً وحديثاً كتباً برأسها تغني عن التفصيل فيها ، وإنما مراده أن يفكك الصورة الخفية التي احتجبتها تلك المظاهر التي نظر فيها العلماء وردوها أو وجهوها أو أولوها ، تلك الصورة التي يقودنا إليها فحص معطيات مخيال الثقافة العامة تسويغاً وتوجيهاً وحضوراً وغياباً في محاولتها صياغة الصورة البديلة للحقيقة الحسنية القرآنية ؛ فصلّة الإمام بأبيه عليهما الصلاة والسلام - كما تقدمها الثقافة العامة - تتسم بالمجادلة والاعتراض، و صلّته بأخيه عليهما الصلاة والسلام - كما تقدمها الثقافة العامة - يغلب عليها الاختلاف الفكري والشخصي؛ والصلتان على هذا الوفاق أكثر إشكالاً وأقدر على إثارة الشبهات ، على طرفي الصلتين معاً ، من عوارض الأموال والزيجات وقضية الصلح . وعلاقة الإمام بمحيطه خارج دائرة أهل البيت عليهم الصلاة والسلام التي يطغى عليها التسالم والطاعة والمشابهة، كما تقدمها الثقافة العامة، تثير الإشكال نفسه. ويبدو أن أثر طائفة من أبنائه وأحفاده وأعقابهم في التباس علاقتهم مع الأئمة عليهم السلام في هذا الشأن لا يخرج عن هذا الباب؛ بل هو تجلٍ لنجاح مخيال الثقافة العامة في تسويق الصورة البديلة حتى جازت على هؤلاء، فكيف بمن هو أبعد وأجهل وأكثر امتثالاً لذلك المخيال. إن رصد المعطيات التي نثرتها الثقافة العامة في مدونتها ، وإعادة ربطها وتعقلها في ضوء المنهاج القرآني الذي تمثله الحقيقة الحسنية بنورها المحمدي وتدبرها العلوي ، يوصل إلى نتيجة لا تدحض تلك المعطيات فحسب ، بل تكشف عن الآلية الخفية الحاكمة في صياغة المخيال لصورة الإمام ، وهي صياغة أمكن تعميمها ، لبراعتها الخبيثة في إخفاء مقاصدها ، حتى جازت على المبغض والموالي في حياة الإمام وإلى يومنا هذا ، مسهمة في التأسيس لشرعنة هجينة ليس لها من القرآنية من نصيب ، أفقدت المنهاج القرآني الذي يمثله الإمام ماهيته ، فزادت من مظلوميته بصورة لم يلتفت إليها الدارسون بالعمق المنهجي ؛ لأن مدونة الثقافة العامة شغلتهم بأعراض صورة المخيال ، وحولت أنظارهم بقصدية تامة ، عما سرّيته تحت تلك الأعراض مما هو أشد ضرراً بالمنهاج القرآني الذي هو حقيقة تاريخ الإمام وصورته؛ فليس من إمام

معصوم من آل البيت ، عليهم الصلاة والسلام ، أثارت صورته الرسمية ، التي صاغتھا الثقافة العالمية ، شبهاتٍ وإشكالاتٍ ، على منهاج آل البيت أنفسهم ، كالإمام الحسن المجتبی علیه الصلاة والسلام ؛ وليس من إمام معصوم من آل البيت ، عليهم الصلاة والسلام ، من اتخذ الشيعة منه موقفاً ملتبساً : صراحةً أو ضمناً ، في حياته وبعد شهادته ، كالإمام المجتبی علیه الصلاة والسلام .

وعلى الرغم من التفات طائفة من العلماء إلى هذا الأمر^(١)، وسعيهم إلى النظر فيه ، ورفع المظلومية عن الإمام ، بقيت الشوائب التاريخية والنفسية تلقي بثقلها على الموالين والمبغضين معاً : صريحةً في مجاهرتها في ما تحسبه مؤاخذات على سيرة الإمام ، ومتضمنةً في تغييبها الإمام ، قولاً وعملاً ومنهاجاً ، من التداول الذي يحضر فيه بقية الأئمة ؛ فلم يبق من كلامه إلا القليل^(٢) ما رواه من أحاديث قليلة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، ونتف من خطبه وحكمه في حياة أبيه وبعد استشهاده ، ومواقف تاريخية فيها حوارات بينه وبين محيطه () ؛ ولم يبق من منهاجه إلا صورة الكرم التي صارت علامة عليه : كريم أهل البيت ؛ وهي ، في حقيقتها ، جزء من الالتباس الذي صنعه صورة الثقافة العالمية له .

يبدو الإمام المجتبی علیه الصلاة والسلام، لمن ينظر في مدونة الثقافة العالمية، أقل حضوراً وتأثيراً في وعي الموالين من غيره من الأئمة؛ وهو تغييب مبعثه الالتباس الذي حرصت السلطة وثقافتها العالمية على تقديم صورة الإمام المجتبی على وفقه؛ وكان ناجعاً في جعل الإشكال والأخذ والردّ يتسرب إلى الموالين حتى تجد في كتب الشيعة ورجالها من يروي طرفاً من تلك الصورة ويحتج بها أو يؤولها؛ من غير أن يُعنى كثيراً بعرضها على المنهاج القرآني أو الحقيقة المحمدية أو التربية العلوية التي كان عليها الإمام المجتبی. وبسبب من هذا تبدو علاقة الشيعة الروحية بالإمام المجتبی مشوبة بما أرادت لها الثقافة العالمية أن تُشابه به : الشك وسوء الفهم والبحث عن المعاذير ، وكأن الإمام ليس معصوماً ، وإنما مجتهد تقوده الظروف والموازين العرفية في عصره إلى اتخاذ مواقف وآراء؛ حتى ليشعر الناظر في هذا أن الدفاع عن الإمام (عند من يدافع عنه) ليس منبعه الإيمان بإمامية الإمام ومعصوميته ، بل دافعه التعصب العاطفي لآل الإمام (آل البيت عليهم الصلاة والسلام) ؛ بعبارة أخرى بدا القوم وكأنهم يرفعون الإمام لا بقوته الذاتية الواجبة (بوصفه معصوماً) بل بالقوة المحيطة به : ابن رسول الله ونجل أمير المؤمنين وبكر الزهراء وأخي الإمام الشهيد صلى الله عليه وسلم ؛ ولعلك لو سألت هؤلاء عن أقرب السبطين إلى قلوبهم وفكرهم ، لما ترددوا لحظة في اختيار الإمام الحسين عليه الصلاة والسلام ، وإن منعهم الحياء أو خوف شماتة المخالف من إعلان ذلك ؛ ولكنهم في الحقيقة يتصرفون فكرياً وعاطفياً على أساسه. وفي هذا، وحده، مظلومية ما بعدها مظلومية، مبعثها رسوخ التشويش الذي فرضته السلطة ومدونة الثقافة العالمية الناشئة عنها على صورة الإمام ومنهاجه.

لم تكن حال الإمام المجتبی أول مواجهة بين السلطة وثقافتها العالمية والمنهاج القرآني ، فالسقيفة في صميمها تمثل الصورة الأولى في التاريخ الإسلامي لهذه المواجهة ، وكان تأسيس أصحاب السقيفة لثقافة عالمية على غير منهاج القرآن والرسالة أخطر بكثير من فعل اغتصاب الخلافة نفسه ؛ فالفعل المادي : التسلط غير الشرعي على

(١) ينظر مثلاً، صلح الإمام الحسن للشيخ راضي آل ياسين، والحسن بن علي لباقر القرشي، والفصول الخاصة بالإمام الحسن من كتاب السيد الشهيد محمد باقر الصدر أئمة أهل البيت ودورهم في تحصين الرسالة الإسلامية.

(٢) ينظر ما جمعه مؤلفو موسوعة كلمات الإمام الحسن، ومصادرهم.

رقاب المسلمين والحلول محل الولي الشرعي ، ليس إلا مقدمة عرفية لما هو أخطر على الأمة : شرعنة الاغتصاب بثقافة عالمية تجعله أكثر شرعية من الشرع نفسه^(١)؛ وكانت الأداة الناجعة في هذا التحول صياغة الأحاديث النبوية المشرعنة للتحول ، وتعميم الصورة الجديدة عبر تلك الثقافة ؛ فما ينقضي جيل حتى تنسى الحقيقة ويصبح البديل المصنوع هو الحقيقة . فإن عجزت السلطة وثقافتها عن قتل الحقيقة أو إخفائها، فليس أقل من التشكيك فيها وتشويشها؛ ليتساوى الأصل / الحقيقة، والصورة البديلة في قيمتهما الشرعية؛ بعبارة أوجز: ليصبح منهاج الله المطلق الكمال ومنهج الناس الواجب القصور على رتبة واحدة في تعبيرهما عن الشرع، وفي قدسيتهما ووجوب الإيمان بهما والسير على هديهما، وكأنهما الشرع نفسه.

بُني المنهاج القرآني على ثلاثة عناصر: الإيمان، والتدبر، والحرية؛ وبُني منهج السلطة على ثلاثة عناصر مقابلة: المناددة، والاستبدال، والاختلاط. وبين المنهاج القرآني والمنهج السلطوي نسق تضاد وجودي، فعناصر المنهاج تؤسس للإيمان، بما هو تسليم، بوصفه كرامة في العبودية وشجاعة في التقبل واطمئناناً في المال، وتؤسس للتدبر بما هو فريضة تؤكد الإيمان وترسخه، وتؤسس للحرية، بما هي خيار، بوصفه سعياً ومناطاً للأخرة. أما عناصر المنهج السلطوي فتؤسس للمناددة بما هي سلطة بديلة عن أمانة الاستخلاف، وبما هي تملك وهم ربوبية، وتؤسس للاستبدال بما هو تغيير لمرادات الله بمرادات السلطة؛ فتستبدل الذي هو أدنى بالذي هو خير، ناقلَةً كرامة التسليم الى ذل الاستسلام (هذا ما وجدنا عليه آباءنا)، ومحولةً التدبر إلى وظيفة محكورة على رجال دين السلطة وثقافتها؛ وتؤسس للاختلاط بشوب منهاج الله بسنن البشر وقصورهم وتحريفهم.

لا سلطة بغير هذه العناصر، ولا سلطة يمكنها أن تكون، بما هي سلطة، إلا على هذا المنهج؛ ومن هنا كان التضاد بينها وبين المنهاج القرآني تضاداً وجودياً؛ فهي ليست قراءة في المنهاج، وليست رأياً في النص، وليست تأويلاً لمعطيات المنهاج، وليست اجتهداً في استنباطه؛ بل هي، في أس وجودها، نقيض له.

وفي ضوء هذا الذي يبدو واضحاً وفاضحاً في مخالفته منهاج الله، الذي تدعي السلطة أنها ولدت من شرعه، تولد حاجة السلطة إلى الثقافة العالمية؛ فليس بمقدور تهريب السلطة وعنفها، ولا بمقدور ترغيبها أيضاً، أن يمحو فضيحة مخالفتها، أو يخفف من تضاد عناصرها المكونة مع المنهاج القرآني؛ فتكون مهمة الثقافة العالمية تقديم تلك العناصر السلطوية على أنها جزء من المنهاج وتأويل للنص واجتهاد في الشرع؛ فهي في محصلتها على وفقه، ولها من القبول ما لتأويلاته واجتهاداته من أجر، أخطأت أم أصابت !! وهي في الحقيقة لا تكتفي بهذه الرتبة، بل تعتمد في تراتبها المنهجي إلى إتمام الاستبدال ليصبح تأويل السلطة المزعوم واجتهادها الباطل عين النص، ويصبح ما سواه باطلاً وبدعةً وخروجاً على الجماعة ومروقاً من الدين، وليس اجتهداً مقابلاً أو تأويلاً مختلفاً حتى؛ وإذا بالنص الصريح، بعد حين، في موضع الدفاع عن مشروعيته النصية أمام النص البديل الذي اختلقته السلطة وأشاعته ثقافتها العالمية. ولعل من أوضح الأمثلة على هذا التراتب الواعي في ممارسة السلطة وثقافتها العالمية ردّ معاوية على من ناشده الكف عن إمام سب أمير المؤمنين عليه الصلاة والسلام على المنابر بعد أن صار الملك مطلقاً لمعاوية وزالت في الظاهر أسباب الصراع الذي استدعى السب، فقال معاوية: ((لا والله؛ حتى يربو عليه الصغير، ويهرم عليه

الكبير؛ حتى لا يذكر له ذاكرٌ فضلاً^(١). وكانت النتيجة ما قاله شيوخ أهل الشام لأحد ملوك بني العباس من أنهم عاشوا وآباءهم وأجدادهم وهم يعتقدون أن معاوية ونسله هم أهل بيت الرسول الكريم !!.

ولعل قائلاً يقول : إن مهمة السلطة وثقافتها العالمية ليست على اليسر الذي يمكن أن يبدو أو يفهم مما قلناه ؛ فثمة دائماً (وفي عصر السلطة نفسه) رأيٍ معارضٍ وثقافةٌ أخرى تدافع عما تسعى الثقافة العالمية إلى تغييبه ؛ ويكفي لمعرفة الحقيقة ، كما يظن كثيرون قديماً وحديثاً ، أن تضع الثقافتين في تقابلٍ يكشف لك عن الصحيح من أمريهما ؛ فما اتفقا عليه يمكن أن يدلنا على عجز السلطة عن تدليسه ، فيُبنى على صوابه أو صحة وقوعه أو صحة صدوره ، وما اختلفا فيه يمكن أن يثير الشك ، فيردّ إلى قواعد الفحص والنقد ليتبين الصواب من الخطأ . ولقد يبدو هذا الأمر، الشائع في المدونة التراثية والكتابات المعاصرة، حكماً فصلاً في أي خلاف؛ وكان بودي شخصياً لو يكون، ولكنه ليس كذلك. فالسلطة ليست بالساذجة التي نتمناها، ولا ثقافتها العالمية بالغباء الذي نريده؛ فالحق بين والباطل بين، وأي موازنة بينهما ستكون معروفة النتيجة؛ ولكن الشوب بين الحق والباطل هو الذي يجعل المهمة عسيرة. وهو شوب مقصود به الالتباس مخططٌ له ومُتدبّرٌ، ولم يكن يوماً عفواً أو ساذجاً أو مرتجلاً حتى يمكن لقليل نظير فيه أن يهدّ أركانه ويكشف بهرجه. ولعل أخطر ما في هذا الشوب تلك الأمور المتسالم عليها بين الثقافتين؛ فهي توحى باتفاق القوم على ما هو واقع وحقيقي وصحيح، ولو لم يكن كذلك لما اتفقوا عليه واختلفوا في غيره؛ بل هو يشي بسلامة المتسالم عليه من التحريف والتدليس والهوى والعصبية والتحزب. وممكن خطورة هذا المتسالم عليه أن السلطة، والثقافة العالمية معها أو بعدها، تقدمه دائماً عندما يخدم توجهاتها ولا يتناقض مع منهجها، وهو ما يعني ضرورة أنه يناقض بصورة أو أخرى المنهاج القرآني الذي تريد الثقافة الأخرى المعارضة الانتساب إليه؛ فأنى لها والحال هذه أن توافق السلطة عليه؛ وهي تدرك أن السلطة في أس وجودها واستمرارها نقيضة للمنهاج ؟!. تبدو السلطة وثقافتها العالمية بعيدة النظر في هذا الشأن؛ وغالباً ما ورّطت الثقافة العالمية المعارضة في ترديد مقولاتها وترسيخ ما تريد ترسيخه ، جاعلة من المعارضة وجهاً من وجوه السلطة من غير أن تعي ؛ بل هي تخدم السلطة أكثر مما تستطيع السلطة نفسها أن تفعل ؛ فالقول السلطوي الذي تردده المعارضة ، وتكتبه في دواوينها وتحتج لصحته وتبني عليه احتجاجاتها ، يكتسب مشروعية لا تستطيع السلطة بمفردها أن توفرها له ، إذ هو فاقد لمشروعيته في ثقافة السلطة حتى تُسرّبه ببراعة خبيثة إلى ثقافة المعارضة فيصبح من المتسالم عليه ، وهو في الحقيقة من اختلاق السلطة وليس له أصل . ولك إن شئت التمثيل على هذا أن تعود إلى وقائع السقيفة ، لترى كيف صارت إمارة قريش على المسلمين من المتسالم عليه ، وهي من مخترعات أبي بكر يحتج بها على الأنصار ، وليس لها من القرآنية أو النبوية من شيء ، فقومنا يصححونها لأن الأئمة عليهم الصلاة والسلام من قريش ، والحقيقة أن قرشيتهم النسبية لا علاقة لها بإمامتهم ولا بعصمتهم ، وليست من شرائطها ؛ فاصطفاهم الإلهي ، كاصطفاء الرسل والأنبياء ، ليس على أنسابهم كما هو شائع في المدونتين ، وحديث الاصطفاء المروي عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يفسره كلام أمير المؤمنين في خطبة له على أنه اصطفاء الخير وعفة المولد ودين الفطرة ؛ وليس اصطفاء النسب من حيث هو نسب . ومخالفونا يصححونها لأن من اغتصب الخلافة وأسس منهج السلطة النقيض للمنهاج القرآني هم من قريش أيضاً ؛ وكانت نتيجة التسالم أن تحول قول أبي بكر إلى حديث نبوي وهو ليس كذلك . ونحن نؤمن بأن فذك أرث

(١) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد : ٢٥٨/٢-٢٥٩.

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لابنته الزهراء صلى الله عليها وسلم ، ونروي احتجاجها القرآني على أبي بكر ، وشكها في سماعه عن الرسول الكريم ما رواه من أن الأنبياء لا يورثون وما تركوه صدقة ؛ ولكننا نجد في كتبنا أحاديث (منسوبة إلى أئمتنا) فيها ما يعضد كلام أبي بكر ويخالف احتجاج الزهراء^(١) ؛ بل نجد في كتبنا أحاديث (منسوبة إلى أئمتنا أيضاً) هي بالحرف ما نجده في بعض كتب الصحاح ونعتقد بخلافه ، وتزاد فيه ، للتعمية ، زيادة لا تصمد أمام النظر ؛ جاء في بصائر الدرجات الكبرى لابن الصفار (٢٩٠هـ) ((حدثني الحسن بن موسى الخشاب عن غياث بن كلوب عن إسحاق بن عمار عن جعفر عن أبيه عليهما السلام ، أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : ما وجدتم في كتاب الله فالعمل به لازم لا عذر لكم في تركه ، وما لم يكن في كتاب الله وكانت فيه سنة مني فلا عذر لكم في ترك سنتي ، وما لم يكن فيه سنة مني ، فما قال أصحابي فخذوه ؛ فإنما مثل أصحابي فيكم كمثّل النجوم فبأيها أخذ اهتدي ، وبأي أقاويل أصحابي أخذتم اهتديتم ، واختلاف أصحابي لكم رحمة . قيل : يا رسول الله ، ومن أصحابك ؟ قال : أهل بيتي))^(٢) ؛ ولعل هذا ((الحديث)) العجيب يؤسس لأمرين ، لا أدري أيهما أشدّ خطورة على المنهاج القرآني : **الأول** تغيير مفهوم أهل البيت الصريح الذي نطق به عليه الصلاة والسلام وعلى آله في غير موضع وفي غير حديث ، وكان أمير المؤمنين يستعمله ولا يريد به أحداً غير من أرادهم الله ورسوله ، وكان من حولهم في العصر الأول لا ينكرونه ولا يبدلون حتى نبتت النابتة في ملك بني العباس فذهبت به مذاهب شتى دفعاً لحق أصحاب الكساء في خصوص التسمية ، ونقضاً لحديث الثقلين المتفق على صحته وقرآنيته ، والآخر جعل قول الصحابي عدل القرآن والسنة في هدايته وشرعيته مع تضمنه الإشارة إلى قصور الحقائق القرآنية والنبوية عن مستجد الوقائع حتى تكون بها حاجة إلى قول الصحابي ، وهو ما يخالف صريح القرآن وتام السنة ، ويؤسس لما عرف في العصر الأول والعصور التالية تحت عناوين شتى منها قول الصحابي وسنة الصحابي . ولك أيضاً أن تقرأ في كتبنا المعتمدة ما يُعلن صراحة أن من نسل أهل البيت صلوات الله وسلامه عليهم، مَنْ كان ينفي الإمامة عن آبائه وأجداده؛ فعن الإمام الصادق عليه السلام قال: ((العجب لعبد الله بن الحسن يقول: ليس فينا إمام صدق، ما هو بإمام ولا كان أبوه إماماً، ويزعم أن علي بن أبي طالب لم يكن إماماً ويردّ ذلك))^(٣).

كل هذا، وغيره كثير، من نتائج لعبة السلطة وثقافتها العالمية التي اعتمدت على تسريب المتسالم عليه الوهمي إلى المعارضة وثقافتها؛ ليكون في المحصلة دليلاً على صحة مقولات السلطة ومنهجها.

إن المتسالم عليه في سيرة الإمام المجتبي عليه الصلاة والسلام، بسبب من ظروف خلافته، أكثر حضوراً وأكثر إثارة للشبهة، مما جرى مع غيره من الأئمة، وكانت السلطة وثقافتها العالمية أكثر نجاحاً في تسويقه؛ وهو ما سأعرض لشيء منه على محاور فيما يلي من أوراق، مع الإشارة إلى أن التوغل في تفاصيله ومناقشتها والتفصيل في عرضها والرد عليها به حاجة إلى كتب برأسها، لا كتاب واحد، وهو ما لا تفي به طبيعة هذا البحث؛ وإنما المراد محاولة تفكيك آلية تشكيل الصورة المسوقة وبيان ما تحتها من غايات وأهداف.

المحور الأول: علاقة الإمام المجتبي بأبيه أمير المؤمنين عليهما الصلاة والسلام:

(١) بصائر الدرجات الكبرى: ٤٣/١.

(٢) بصائر الدرجات الكبرى: ٤٣/١.

(٣) بصائر الدرجات الكبرى: ٣١٦/١.

على غير المؤلف ، تتخذ علاقة الإمام المجتبي بأبيه أمير المؤمنين عليهما الصلاة والسلام ، في مدونة الثقافة العالمية ، صورة المجادلة والخلاف ، الذي يحمل ، وإن بدا هادئاً ، بذرة الاختلاف في الرؤية والتفكير والتوجه ، وما يتأسس على ذلك من مواقف وأعمال . وعلى الرغم من النصوص والإشارات النقيضة لهذه الصورة التي يمكن تلخيصها في تلك المدونة ، تظل صورة الخلاف هي الأوضح . وهي صورة لا نعرف تاريخ ابتدائها ، ولكن نصوصها تسبق خلافة أمير المؤمنين عليه الصلاة والسلام ، وتكثر في أثناء تلك الخلافة ، لتتوجها الثقافة العالمية بتأويلها صلح الإمام المجتبي عليه الصلاة والسلام مع معاوية على أنه تأكيد للمغايرة الفكرية والفقهية بين أمير المؤمنين وابنه عليهما الصلاة والسلام .

نقع على واحدة من أقدم الإشارات في فترة عثمان بن عفان ، في حادثة جلد الوليد بن عقبة أخي عثمان لأمه ، الذين شهد عليه قوم من أهل الكوفة ، إبان ولايته عليها ، أنه صلى بهم صلاة الصبح سكران ؛ وحين فشل عثمان في تغطية الأمر ، أمر بجلده الحد ، طالباً من أمير المؤمنين عليه الصلاة والسلام أن يحده ؛ وتتفق طائفة من مصادر الثقافة العالمية على القول إن أمير المؤمنين عليه الصلاة والسلام طلب من الإمام المجتبي عليه الصلاة والسلام أن يجلد الوليد ؛ وتقدم لنا تلك المصادر إجابة الإمام عليه الصلاة والسلام على أكثر من صورة نصية ^(١) : ((ومالك وهذا ؟ كيفيك هذا غيرك)) و ((ما أنت وهذا ؟ ولّ هذا غيرك)) و ((ما أنت من هذا في شيء ؛ ولّ هذا غيرك)) و ((فيم أنت وذاك ؟)) و ((ولّ حارّها من تولّى قارّها)) . وتقدم لنا المصادر نفسها ردّ أمير المؤمنين عليه الصلاة والسلام على ذلك ، مخاطباً الإمام المجتبي عليه الصلاة والسلام ، بصورة نصية متحدة الألفاظ مع اختلاف في تقديم وتأخير ^(٢) : ((بل وهنت وضعفت وعجزت)) ، ويضيف بعضها قول أمير المؤمنين عليه الصلاة والسلام ((لستُ إذن مسلماً أو قال من المسلمين)) ^(٣) و ((أنا جلاد قريش سائر اليوم)) ^(٤) . وتقول المصادر إن أمير المؤمنين أمر عبد الله بن جعفر أن يتولى الجلد ، وهو عليه الصلاة والسلام يعدّ ^(٥) . وردت هذه الحادثة - التي تغافل عنها ابن سعد (٢٣٠هـ) في طبقاته ، مع أنه ترجم للوليد ثلاث مرات ^(٦) !! - في مسند أحمد بن حنبل (٢٤١هـ) في ثلاثة مواضع صحيحة السند على شرط المحقق ^(٧) ، وهي في مسند أمير المؤمنين عليه الصلاة والسلام بحسب تقسيم ابن حنبل لكتابه ، ومنتهى السند في ثلاثتها الحضيض بن المنذر ، وهو من أصحاب أمير المؤمنين وصاحب رأيته في صفين . وعن الحضيض نفسه رواها ابن شبة (٢٦٢هـ) في تاريخه ، في موضعين ، وأسندها في موضع ثالث إلى أبي الضحى ^(٨) . أمّا البلاذري (٢٧٠هـ) فقد أورد في الحادثة أربع روايات في كتابه أنساب الأشراف ، مرة ينتهي سندها بالإمام الصادق عليه السلام ، وأخرى لأبي مخنف ، وثالثة تنتهي بالواقدي وأبي مخنف وغيرهما ، ورابعة تنتهي بالحضيض بن المنذر ^(٩) . وأورد المسعودي (٣٤٦هـ) رواية واحدة ، من غير ذكر سند ، لعلها رواية

(١) مسند أحمد : ٤٣٥/١ و ٩٥/٢ و ٩٦/٢ و ١١٠/٢ ، وتاريخ المدينة المنورة لابن شبة : ٩٧٢/٣ - ٩٧٥ .

(٢) المصادر السابقة أنفسها والصفحات أنفسها .

(٣) الأغاني (تحقيق إحسان عباس) : ٨٧ / ٥ .

(٤) تاريخ المدينة المنورة : ٩٧٥/٣ .

(٥) مسند أحمد : ٤٣٥/١ ، والاستيعاب : ١٥٥٦/٤ .

(٦) الطبقات الكبرى لابن سعد : ٣٧/٦ و ٤٨/٨ و ٤٨١/٩ .

(٧) مسند أحمد : ٤٣٥ / ١ ،

(٨) تاريخ المدينة المنورة : ٩٧٢/٣ .

(٩) أنساب الأشراف : ١٤٦-١٤٣/٦ .

أبي مخنف التي ذكرها البلاذري مع اختلاف في نسبة القول ؛ ففي البلاذري القول لعثمان وعند المسعودي القول للإمام المجتبى عليه الصلاة والسلام^(١). وذكر الأصفهاني (٣٥٦هـ) الحادثة بأربع روايات ، إحداها عن أبي عبيدة وابن الكلبي والأصمعي ، والأخرى عن أبي الضحى والثالثة تنتهي بالحضين ، والرابعة عن الشعبي عن جندب الأسدي وهو أحد الشهود على سكر الوليد^(٢). وعن صاحب الأغاني وبحرفه نقل ابن أبي الحديد في شرح النهج^(٣). أمّا ابن عبد البرّ في الاستيعاب (٤٦٣هـ) فأورد روايتين : الأولى تنتهي بالحضين ؛ ولكنها تطابق في نصها رواية البلاذري عنه ولا تطابق رواية ابن حنبل وابن شبة والأصفهاني ، ومن نقل عنه ، عن الحضين. والأخرى ينتهي سندها بالإمام الباقر عليه السلام^(٤).

وعند موازنة نصوص الروايات يلحظ غياب الجدل المزعوم بين أمير المؤمنين والإمام المجتبى عليهما الصلاة والسلام عن ثلاث من الروايات الأربع عند البلاذري وعن روايتي ابن عبد البرّ كلتيهما . ويلحظ أن أمير المؤمنين عليه الصلاة والسلام هو الذي باشر جلد الوليد بنفسه في رواية المسعودي ، وفي ثلاث روايات عند البلاذري ، وواحدة عند الأصفهاني ، وواحدة عند ابن عبد البرّ الذي تأولها بقوله : ((أضاف الجلد إلى علي لأنه أمر به))^(٥)، ما يعني أن المباشر عنده هو عبد الله بن جعفر في الروايتين . ومباشر الجلد في بقية الروايات جميعها هو عبد الله بن جعفر . غير أن الرواية التي تنتهي بالحضين عند البلاذري وعند ابن عبد البرّ لا ذكر فيها لحضور الإمام المجتبى عليه الصلاة والسلام الحادثة ؛ فمن أين جاء ذكره في السند نفسه عند ابن حنبل وابن شبة والأصفهاني ؟ . لعل مهمة البحث لا تتيح فرصة تفصيلية لمتابعة هذه القضية سنداً ورجالاً ومتناً ، ولكن المتحصل منها يؤسس لأمرين : مخالفة الإمام لأبيه وطاعة عبد الله بن جعفر !. ويبنى على هذا التأسيس أمور منها : كراهة أمير المؤمنين لعثمان وحقده عليه (فرغبته في جلد الوليد بعد أن كع عنه غيره وتوليه ذلك بنفسه يشير إلى ذلك) ، وتولي أمير المؤمنين ما ليس من شأنه ، واختلاف نظرة ابنه إلى عثمان محبةً أو مصلحة دنيوية ، حتى تروي المدونة خبراً عجيباً يتهم فيه المجتبى أباه بقتل عثمان تلميحاً ، وينوه فيه أمير المؤمنين بطول حزن المجتبى على عثمان^(٦)، والتمهيد لصورة عبد الله بن جعفر التي يراد بها تهوين صورة أمير المؤمنين من خلال علاقة عبد الله بن جعفر بمعاوية والأمويين التي انتهت به ، على ما يروي البلاذري عن المدائني ، إلى منازعة الإمام المجتبى في مجلس معاوية فيقول : ((أما قولك في أبي وأبيك ، فكان أبي الطيار في الجنة ، وأبوك مريق الدماء في الفتنة))^(٧)، ويبني عليه أيضاً - قبل كل هذا وفي أثناؤه - توثيق نص الجدل والخلاف بين أمير المؤمنين والإمام المجتبى : أمير المؤمنين يتهم الإمام بالوهن والعجز والضعف ، والإمام يصف أمير المؤمنين بتولي ما ليس من شأنه . أمّا ما تحتها من غايات فسنقف عنده بعد نهاية الحديث عن بقية الوقائع.

(١) مروج الذهب : ١ / ٤٨٧-٤٨٨.

(٢) الأغاني (تحقيق إحسان عباس) : ٨٤/٥ - ٨٨ .

(٣) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد : ١٠٢-١٤٩/٩ .

(٤) الاستيعاب : ١٥٥٦/٤ .

(٥) الاستيعاب : ١٥٥٦/٤ .

(٦) أنساب الأشراف : ٢٦٩-٢٧٠ .

(٧) أنساب الأشراف : ٣٠٧/٢ .

كان لكل هذه المرويات في حادثة جلد الوليد ، وما يُبنى عليها ، أن لا تصمد أمام النقد منذ نشوئها ؛ لاضطراب نصوصها كما ألمحنا ، لولا حوادث أخرى مشابهة عضدتها ، في مدونة الثقافة العالمية ؛ منها ما انفرد به طارق بن شهاب الأحمسي - الذي عدّه ابن أبي الحديد من شيعة علي - من روايته لمجادلة بين أمير المؤمنين والإمام المجتبى عليهما الصلاة والسلام في طريقهما إلى مقاتلة أهل الجمل ، روى البلاذري : ((حدثنا أحمد بن إبراهيم الدورقي ، حدثنا أبو نعيم ، حدثنا محمد بن أبي أيوب ، عن قيس بن مسلم ، عن طارق بن شهاب : إن الحسن بن علي قال لعلي : يا أمير المؤمنين إني لا أستطيع أن أكلمك وبكى . فقال علي : تكلم ولا تخن خنين المرأة . فقال : إن الناس حصروا عثمان فأمرتك أن تعتزلهم وتلحق بمكة حتى تؤوب إلى العرب عواذب أحلامها فأبيت . ثم قتله الناس فأمرتك أن تعتزل الناس فلو كنت في جحر ضب لضربت إليك العرب أباط الإبل حتى يستخرجوك ؛ فغلبتني . وأنا آمرك اليوم أن لا تقدم العراق ؛ فإني أخاف عليك أن تقتل بمضيعة))^(١). وتكمل الرواية برد أمير المؤمنين على ذلك بما يشبه جدل أهل الفرق الذي شاع أيام المعتزلة . ولرواية طارق بن شهاب مقدمة طويلة فيها اضطراب ، ولجدل الإمامين المزعوم فيها زيادة تدلّ على أنها من الموضوعات ، أوردها ابن شبة والطبري في تاريخه وعنه نقل ابن أبي الحديد^(٢)؛ وتصل المجادلة في رواية أحدهم إلى الضرب والعقر المستدعي علاجاً كما نقل ابن أبي الحديد^(٣). وأورد البلاذري ، عن طارق بن شهاب نفسه بطريق عمرو بن قبيصة ، رواية قصيرة ليس فيها المحاجة ، قال : ((قال الحسن بن علي لعلي بالربذة وقد ركب راحلته وعليها رحلٌ رثٌ : إني لأخشى أن تقتل بمضيعة . فقال : إليك عني فوالله ما وجدت إلا قتال القوم أو الكفر بما جاء به محمد))^(٤). أما ابن سعد في الطبقات فقد أوردها عن طريق ابن عباس^(٥)، وقد أورد ابن عساكر الخبر بأربع روايات إحداها عن قيس ، والأخرى عن طارق بن شهاب ، والثالثة عن ابن عباس ، والرابعة عن مالك بن الحويرث ، وأورد رواية ينسب فيها القول لابن عباس^(٦). أما ابن شبة فقد نسب المحاجة إلى ابن عباس في روايتين ، لا ذكر فيهما للإمام المجتبى عليه الصلاة والسلام^(٧). وأورد ابن كثير نص الطبري بتغيير قليل من غير سند رواية ولا إحالة إلى الطبري^(٨).

ومنها ، أيضاً ، خبر آحاد عجيب ، رواه ابن سعد في الطبقات ، ينتهي سنده بالمسيب بن نجبة الفزاري (والمسيب هذا والد جمانة زوجة عبد الله بن جعفر ، وجدّ أحد شهداء الطف : عون بن عبد الله بن جعفر^(٩)) ، يبين موقف أمير المؤمنين من الإمام المجتبى عليهما الصلاة والسلام . يقول الخبر في أقدم رواياته : ((أخبرنا يحيى بن حماد قال : حدثنا أبو عوان عن سليمان عن حبيب بن أبي ثابت عن أبي إدريس عن المسيب بن نجبة قال : سمعت علياً يقول : ألا أحدثكم عني وعن أهل بيتي ؟ أما عبد الله بن جعفر فصاحب لهو ؛ وأما الحسن بن علي فصاحب جفنة وخوان فتى من فتیان قريش ، لو قد التقت حلقتا البطان لم يغن في الحرب عنكم شيئاً ؛ وأما أنا وحسين فنحن

(١) أنساب الأشراف : ١٧/٣.

(٢) تاريخ المدينة المنورة : ٤ / ١٢٥٦-١٢٥٨ ، وتاريخ الطبري : ٤ / ٤٥٦ ، وشرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد : ١ / ١٤٥.

(٣) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد : ٤ / ٣١.

(٤) أنساب الأشراف : ٣ / ٣٣. وهذا الكلام رواه الدينوري في رد أمير المؤمنين على رجل من أهل الشام يوم صفين ، ينظر الأخبار الطوال : ٢٠٠.

(٥) الطبقات الكبرى : ٦ / ٣٦٦.

(٦) تاريخ دمشق : ٤٢ / ٤٥٦-٤٥٧ ، و ٥٩ / ١٢٥.

(٧) تاريخ المدينة المنورة : ٤ / ١٢٥٦.

(٨) البداية والنهاية : ١٠ / ٤٤١-٤٤٢.

(٩) تاريخ الطبري : ٥ / ٤٦٨-٤٦٩.

منكم وأنتم منا))^(١). والخبر بلا سند مروي في انساب الأشراف وفيه ذكر لمحمد ابن الحنفية مع الإمام الشهيد^(٢). وهو في تاريخ دمشق بسند المسيب وفيه ذكر لابني عباس وغياب لابن الحنفية^(٣). وفي شرح ابن أبي الحديد رواية ابن حبيب عن المسيب في موضع ، ورواية من غير سند في موضع آخر ، تتفقان في الأسماء والمضمون وإن اختلفتا في الترتيب واللفظ^(٤). وثمة رواية ذكرها ابن سعد تشبه هذه في مفادها ؛ قال : ((أخبرنا علي بن محمد ، عن عثمان بن عثمان ، عن رجل من آل أبي رافع ، عن أبيه ، قال : قال علي : إن ابني هذا الحسن سيخرج من هذا الأمر ، وأشبه أهلي بي الحسين))^(٥).

ومنها ما رواه ابن سعد منفرداً ، إذ لم أجده عند من سبقه ولا عند غيره ممن عاصره ومن تلاه ، إلا من نقل عنه ، قال : ((أخبرنا محمد بن عبد الله الأسدي ، قال : حدثنا إسرائيل عن أبي إسحاق عن هبيرة بن بريم ، قال : قيل لعلي هذا الحسن بن علي في المسجد يحدث الناس . فقال : طخن إبل لم تعلم طحناً . قال : وما طحنت إبل قط يومئذ .))^(٦). وفي رواية أخرى قال : ((أخبرنا وهب بن جرير بن حازم ، قال : أخبرنا شعبة ، عن أبي إسحاق عن معد يكرب : إن علياً مرّ على قوم اجتمعوا على رجل فقال : من هذا ؟ قالوا : الحسن . قال : طخن إبل لم تُعَوّد طحناً ؛ إن لكل قوم صُداداً وإن صُدادنا الحسن .))^(٧). وهو نصّ من أغرب النصوص ، فلا يُعرف سببه ، ولا المقصود به أو منه . ولا يُفهم من النصّ - الذي تصححه المدونة على ما يبدو فلم تنقصه ولم تعلق عليه - وجه استغراب أمير المؤمنين لهذا الفعل ، وسخريته من فاعله . أما كلمة صداد ، فلا ينطبق أي معنى من معانيها ، على الإمام المجتبي - إن كان هو المعني بالنصّ الثاني - ، ولا يجوز صدورها عن أمير المؤمنين مطلقاً ؛ فكيف يكون المجتبي صداداً عن جده وأمه وأخيه ، إن افترضنا صحة ما ترويه المدونة عن علاقته بأبيه ؟! دع عنك أن المدونة نفسها ، بدءاً بابن سعد نفسه ، هي التي روت لنا أخبار سماع أمير المؤمنين لخطبة المجتبي بناء على طلبه ، وهي التي روت لنا إجابات المجتبي على أسئلة أمير المؤمنين في الحكمة ؛ فكيف يستقيم لها أن تروي أن حديث المجتبي في نظر أبيه من طحن الإبل التي لم تُعَوّد طحناً ، بل وتنصّ على أن الإبل لم تُر طاحنة قط يومئذ ، ما يعني منتهى الشك ومنتهى السخرية !! وقد حُمِلَ النصّ الثاني على أن المعني به الحسن البصري لا الإمام المجتبي ، غير أن هذا لا يستقيم ؛ لأن الحسن البصري لم يكن في الكوفة ، وكان عمره يوم تولي أمير المؤمنين الخلافة ثلاثة عشر عاماً ، لا تؤهله لاجتماع الناس عليه في المدينة حين كان أمير المؤمنين فيها ، وكان البصري فيها قبل ذهابه إلى البصرة .

وثمة مواقف أخرى يُفهم من مضامينها أو من نصوصها أن الإمام المجتبي عليه الصلاة والسلام كان يعترض على أمير المؤمنين ، منها حادثة اعتراضه على ضرب أمير المؤمنين زياداً ابن أبيه التي وردت في رواية لميثم التمار نقلها المجلسي في بحار الأنوار ، ومنها رفضه الاشتراك في قتل رجل اشترك في قتله الإمام الشهيد ومحمد ابن

(١) الطبقات الكبرى : ٦ / ٣٧٣ ، وتاريخ دمشق : ١٤ / ١٧٧.

(٢) أنساب الأشراف : ٣ / ٢٦٧.

(٣) تاريخ دمشق : ١٤ / ١٧٨.

(٤) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد : ٨ / ١٩٥ ، و ١٠ / ٤١٠.

(٥) الطبقات الكبرى : ٦ / ٣٧٠ ، وتاريخ دمشق : ١٤ / ١٧٧.

(٦) الطبقات الكبرى : ٦ / ٣٦٧.

(٧) الطبقات الكبرى : ٦ / ٣٦٧.

الحنفية في صفين ، حتى سأله أمير المؤمنين ما منعك أن تفعل كما فعل أخواك فأجابه بأنهما كفياني ^(١) . ومنها اعتراض أمير المؤمنين وشكواه من قضية التزويج والتطليق التي شاعت وناقشها علماء ودارسون وفندوها .

والخلاصة المرادة من ذكر تلك المواقف وتكثيرها وتصحيحها توثيق اختلاف أمير المؤمنين والإمام المجتبي في قضايا تطعن في مؤداها بأحدهما أو بكليهما ، أو هي في أحسن أحوالها تثير الشك في اتفاقهما الوجوبي على تلك القضايا ؛ لأنها من صميم الدين ومن الشريعة التي كانوا هم المنهاج القرآني الناطق عنها .

سأترك أمر الروايات صحة سند ومضموناً ، وسأنظر في ما حُبِّي تحتها ؛ فعلى وفقها نحن أمام اختلاف يتجاوز الرأي السياسي أو العسكري إلى العقيدة ، فما يفعله أمير المؤمنين ويعارضه فيه الإمام المجتبي ، بالطريقة التي تذكرها مدونة الثقافة العالمية ، ليس إلا الدين : دماء المسلمين وشرعتهم وحدودهم ، وعلى هذا تقدم الثقافة العالمية المقترح الضمني الآتي : إما أن يكون أمير المؤمنين على حق فيكون الإمام المجتبي ليس إماماً ولا عالماً ولا يصلح لإدارة شؤون المسلمين ، وإما أن يكون اعتراض الإمام المجتبي هو الحق فيكون أمير المؤمنين على غير سبيله وليس إماماً ولا عالماً ولا يصلح لإدارة شؤون المسلمين . ولا تكتفي الثقافة العالمية بهذا المقترح الضمني الذي تسرّبه إلى ورثتها وقرائها ومريديها ، بل تحيطه بما يعضده : الموقف السلبي الذي يبديه أمير المؤمنين من الإمام المجتبي كلما سنحت الفرصة ، ذلك الموقف الذي ينبه المسلمين على عدم صلاحية الإمام المجتبي للإمامة ، وهو موقف غالباً ما يُقدّم بديلاً ؛ ليكون أكثر إقناعاً : الإمام الشهيد . ولعل من معضلات هذا الباب أن كثيراً مما سبقت الإشارة إليه يروى عن طرق يُزعم أنها مولية لأهل البيت وبعضها يعد من أفاضل الشيعة (طارق بن شهاب والمسيب بن نجبة وابن عباس مثلاً) ، وطائفة من أسانيدنا ترجع بها إلى الأئمة عليهم السلام (فالروايات عن الإمام المطلق ، مثلاً ، عند ابن سعد ثلاثة ^(٢) : اثنتان منهما عن الإمام الصادق عليه السلام ، وواحدة عن الإمام السجاد عليه السلام !!!) . وهو ما يُسهم في تسريبها إلى المدونة الشيعية . ويزيد أهل الثقافة العالمية الشيعية من عضالها عندما يتفنون في تأويلها وحملها على وجوه تحسّنها في ما يظنون ، متناسين أن مجرد إيرادها والدفاع عنها بالتأويل أو الرد القيمي ^(٣) ، هو تصديق ضمني بحدوثها ؛ وهو ما سعت السلطة وثقافتها العالمية إلى تسريبه . فالزعم بوقوعها وما يقود إليه ذلك الوقوع المزعوم من التباس وشك ، أهم من تأويلها في منطق الثقافة العالمية ، فالتأويل وجهة نظر أما الوقوع فحقيقة !! .

قد يقول القائل إن الثقافة العالمية نفسها حفظت لنا نصوصاً وروايات تخالف هذا المحتوى الضمني المسرّب ، منها مواقف عن خطابة الإمام المجتبي وعلمه وشجاعته ^(٤) ، غير أن المشكل ليس في أن هذا من المتسالم عليه ، وهو مشكل في ذاته كما أسلفنا ، بل في أن مواقف التوافق والرضا لا تتناول الدين بما هو إمامة ، بل هي أقرب إلى ما هو موجود عند غير الإمام المجتبي كإخوته من أبيه وأبناء عمه ، فخطابته وعلمه وشجاعته هي التي قالت بمثلها الثقافة العالمية لمحمد ابن الحنفية مع الفارق ، وهي التي منحت مثلها لعبد الله بن جعفر وعبد الله بن عباس وغيرهما ، بل هي عينها التي أسبغتها على عبد الله بن الزبير وأمثاله . وهي في مجملها لا تعني إمامية الإمام المجتبي ولا

^(١) تاريخ الطبري : ١٩/٥ .

^(٢) الطبقات الكبرى : ٣٧٥/٦ .

^(٣) ينظر مثلاً تعليقات المرحوم عبد العزيز الطباطبائي ، وشيء من تحليل الشيخ آل ياسين الذي استند إليه السيد الشهيد الصدر في محاضراته ، وهي التي قال بها ناقلاً يحيى الدوخي في كتابه صلح الإمام الحسن بين الواقع وظلم التاريخ ، من غير أن ينسبها إلى صاحبها ، الذي هو الشيخ آل ياسين .

^(٤) تنظر النصوص في موسوعة كلمات الإمام الحسن ، وتتنظر مصادرها .

معصوميته ولا صلاحيته لخلافة أمير المؤمنين ، بل لعلها مصداق لما روته تلك المدونة عن أمير المؤمنين في وصف الإمام المجتبي ((فتى من فتیان قريش)) ؛ فتلك الصفة في عرف الثقافة العالمية تتضمن الشجاعة والفصاحة والعلم .

حين تصر الثقافة العالمية على تقديم صلح الإمام المجتبي مع معاوية على أنه ورع ^(١)، وتروي عنه أنه قال لمن خاطبه في ذلك ^(٢): ((خشيت أن يوم القيامة سبعون ألفاً أو ثمانون ألفاً أو أكثر من ذلك أو أقلّ كلهم تنضح أوداجه دماً كلهم يستعدي الله فيما هريق دمه)) أو ((إني اخترت العار على النار)) أو ((لست بمذل المؤمنين ولكني كرهت أن أقتلهم على الملك)) و ((إني كنت أكره الناس لأول هذا الأمر ، وإني أصلحت آخره)) وشبيه ذلك من القول ، فهي تؤسس ضمناً للطعن على أمير المؤمنين ، فقد فعل في منطق تلك الثقافة ما تحرّج الإمام المجتبي عن فعله : قاتل أهل الجمل وأهل صفين فهم يستعدون الله عليه وعلى منافسيه في إهراق دمهم ، واختار النار على العار ، وقتل المسلمين على طلب الملك !! . وقد يقول القائل إن هذا يشمل الطرفين معاً ؛ ولكن الحقيقة إن المراد تهديم صورة أمير المؤمنين ، فهو العقبة أمام المنهج السقيفي ، أما غيره فليس في سقيفيته شك ، ولا في طلبه الملك برقاب المسلمين كثير عارٍ ، ولا هو بمنكر له ، فقد أعلنه من حاربهم الإمام صراحة في أكثر من موضع ، وكانت كلمة معاوية بعد الصلح ((إنما قاتلتكم لأتأمر عليكم)) هي الإشهار الذي ما بعده تأويل .

وحين تسوّر الثقافة العالمية هذا الصلح بالإخبار النبوي الذي ، من عجب ، يروى عن طريق الحسن البصري عن أبي بكر : أخي زياد ابن أبيه لأمه ، : ((إن ابني هذا سيد ، ولعل الله أن يصلح به بين فئتين عظيمتين من المسلمين)) ^(٣)، فهي تقدم موازنة ضمنية بين رسولية الإمام وملوكية أمير المؤمنين ، وسوف تغيد من هذا بعد حين، حين تعرض لثورة الإمام الشهيد على يزيد ؛ فروايات تفضيل الإمام الشهيد على الإمام المجتبي التي حرصت هذه الثقافة على نسبتها إلى أمير المؤمنين إنما كانت ترحيلاً للإشكال من حروب أمير المؤمنين إلى يوم الطفّ . ويزيد هذا المغزى وضوحاً حين نستعرض أسماء الذين ذكرتهم مدونة الثقافة العالمية معترضين على الصلح أو كارهين له، فلا تُفاجأ إذا رأينا أنهم جميعاً ، في لحظة ما ، قد (خرجوا على الجماعة) و (أثاروا الفتنة) وحاربوا السلطة (الشرعية) وقتلوا ^(٤).

إن مدونة الثقافة العالمية ، في تقديمها لصلح الإمام المجتبي بهذه الصورة وما يحيطها ، إنما تعيد صياغة السقيفة لتؤكد شرعيتها وشرعية ما تفرع منها ؛ فكما تنازل الأنصار لقريش السقيفة تنازل الإمام المجتبي ، وكما عصى أمير المؤمنين ورفض البيعة عصى الإمام الشهيد ورفض البيعة ، وهذا التكرار السقيفي يُقدّم ، بدليل تكراره ، على أنه الدين والسنة ، ويُسرّب من تحته أن لا نصّ ولا عصمة ولا إمامة ، بل حرب قرشية على سلطة . والرايح في هذه اللعبة من يعلن جهاراً (كما فعل معاوية) أنها كذلك ، أمّا الذي يقول غير ذلك فالمدونة تسعى بكل أدواتها إلى

(١) الاستيعاب : ٣٨٥/١ ، والبداية والنهاية : ١١/١٣١ و ١١/١٤١ .

(٢) تنظر هذه المنسوبات في الطبقات الكبرى : ٢٦٩/٦ ، وفي أنساب الأشراف : ٢٦٩/٣ ، وفي تاريخ دمشق : ١٣/٢٣٤ و ١٣/٢٦٧ والبداية والنهاية : ١١/١٤١ .

(٣) صحيح البخاري (طبعة المكتبة السلفية) : ٣١/٣ . وكان سفيان يقول : ((قوله " بين فئتين من المسلمين " يعجبنا جداً)) تاريخ دمشق : ١٣/٢٣٣ .

(٤) روت الثقافة العالمية اعتراض الإمام الشهيد ، واعتراض حجر بن عدي وسليمان بن صرد والمسيب بن نجبة ، وهؤلاء جميعاً وسما بالخروج وقتلوا .

إثبات أنه ساع إلى السلطة ليتساوى مع غيره ، فلا مزية تقرده ليكون إماماً أو معصوماً أو منصوصاً عليه ، أو حتى أن يزعم أنه الأصلح من بين المتنافسين على هذا الملك .

وليس غريباً أن تفعل السلطة وثقافتها العالمة ذلك ، فهو أس شرعيتها ومدار وظيفتها ؛ غير أن الغريب أن يتسلل هذا المنطق إلى مدونة الثقافة المعارضة ، فتجد تحليلات بارعة في النظر إلى سيرة الإمام المجتبي في عهد أبيه وفي خلافته ، ولكنه تنظر - بعد أن سربت إليها السلطة النصوص والوقائع المتسالم عليها والمختلف فيها - بعين السياسة أو بعين العاطفة ^(١)، إلى ما ينبغي النظر إليه بعين الدين ومنظار العصمة . فهي تبحث في موجبات الصلح على أنه ضرورة أملت السياسة لحفظ الدين ، أو أملاها الموقف العسكري بعد خيانة الخائنين ، وترى أن شروط الصلح كانت تحفظ الدين وأهله من القتل ، وهي مصيبة في ذلك ، ولكن الذي يضرب منطق تحليلها في مقتل أن الصلح من حيث هو وثيقة صار تحت قدمي معاوية بعد برهة من توقيعه ، فلم يف بشيء منه . فلا السبب السياسي الذي قيل تحقق ، ولا الحفظ المرتجى من الصلح تم .

وكان الأولى عند النظر إلى منهاج الإمام المجتبي ، الذي هو منهاج القرآن الكريم ، أن يُعرض على منهاج أمير المؤمنين ، الذي هو أيضاً منهاج القرآن الكريم ؛ ليتبين لنا الحق في هذا ؛ فالسقيفة الثانية : الصلح ، نسخة من السقيفة الأولى ؛ والعذر فيهما واحد : لا يضير المعصوم تخلي الناس عنه ولا يخل بمعصوميته أن لا يلي الخلافة أو حتى أن يخرج عنها ، بل إن رأي المحيط في ما يفعل لا قيمة شرعية له ؛ فليس مشروطاً أن يبين لهذا المحيط ما لا طاقة له على فهمه أو وعي أسبابه ؛ لأن مهمته في بقاء المنهاج : الإيمان والتدبر والحرية ، وقد كان هذا في أمير المؤمنين يوم السقيفة ، كما هو فيه يوم أجبر على البيعة ، وكما هو فيه يوم أوثق الأول الثاني الخلافة ، وكما هو فيه يوم الشورى حين باع عبد الرحمن بن عوف الخلافة لعثمان ، وكما هو فيه يوم تولى فأعاد السنة النبوية غير مبالٍ بالمحيط (الصحابي : مهاجرين وأنصاراً) المتنعم من غيابها ، وكما هو فيه يوم فقاً عين الفتنة التي لا يجرؤ عليها غيره ، فقاتل الناكثين والقاسطين والباغين ، وكما هو فيه يوم استشهد . وهو نفسه ما كان في سيرة الإمام المجتبي في حياة أمير المؤمنين وبعده .

لقد خيّر الناس فاختراروا الدنيا ، وتدبروا فأرادوا الملك ، وآمنوا ولكن بما يشتهون فاستبدلوا منهاج الله بمنهج السلطة . وليس في طوق المعصوم ولا من مهمته أن يحمل الناس بالقوة على غير خيارهم ، فبه يفتنون وعلى وفقه يجازون . وإذا كان الأئمة ورثة المنهاج القرآني والنبوة فالمنهاج بيّن لهم مهامهم : البشارة والإنذار والدعوة ، وليس عليهم أن لا تهتدي الناس بعد البيان ؛ ولا عليهم أن يُصلحوا الناس بإفساد منهاجهم .

لقد صح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال عن سبطيه عليهما الصلاة والسلام إنهما ((إمامان قاما أو قعدا)) ؛ وأحسب أن هذا يعني أن قيامهما ، أحدهما أو كليهما ، يكون بأمر إلهي ، وأن قعودهما ، أحدهما أو كليهما ، يكون بأمر إلهي . وليس من بأس على عصمتها وإمامتهما ، في القعود أو القيام ، أن لا تقهमे الناس أو أن تفسره على غير ما كان له ؛ وليس من بأس أيضاً أن لا يؤدي القعود أو القيام إلى النتيجة الأرضية المفترضة منه ، فهو قعود سماوي أو قيام سماوي ، يمكن لنا أن نتدبره أو ننظر فيه ونناقش مجرياته شرط أن لا نجعل نظرنا

(١) ينظر تحليل الشيخ آل ياسين في صلح الإمام الحسن ، وتحليل السيد الشهيد الصدر في محاضراته أئمة أهل البيت ودورهم في تحصين الأمة الإسلامية .

بدلاً من حقيقته ؛ فهو ليس مشرعاً سياسياً نناقشه بأعذار السياسة ، ونطالبه بنتائجها ، ونعتبر منه في مثابه ما يواجهنا من مواقف ؛ ولا هو نسق منطقي متعلل ينبغي أن تحيط به معارفنا لنبني عليه غير ما وضع له ؛ فشرطه الشرعي الأوحد هو أن لا ننسى أن إمامة أصحابه وعصمتهم لا تزول في الحالين ، وأن مناط الأمر إنما هو الطاعة في القعود والقيام ؛ وهو ما يُنبئ أننا قد لا نفهم ذلك أو نظن به غير الحق أو نؤوله على وفق ما نعرف (كما جرى على حجر بن عدي وسليمان بن صرد والمسيب بن نجبة وقيس بن سعد بن عباد وغيرهم من الشيعة حينها ، إن صح ما ترويه المدونة عن ردود أفعالهم بعد الصلح ، أو صحت المرويات عن مخاطبتهم الإمام المجتبي في معارضتهم للصلح) ، ولكن هذا كله لا ينفي سماويته في القيام والقعود ، وعصمته في كل موقف ، ولا يقدر في وجوب إيماننا بصحته ، وإن غابت عنا حكمته أو علته^(١) ، فالثابت من كلام أمير المؤمنين ، في غير موضع ، علمه بإعلام النبي الكريم له ، وليس من استشرافه المستقبل كما يظن بعض دارسينا اليوم ، بأن معاوية سيلي الملك وسيعرض الناس على سبه والبراءة منه ، ولكن علمه هذا لم يمنعه من قتال معاوية أو الاستعداد لقتاله إلى لحظة استشاده ، وهو في هذا ليس راداً على قضاء الله ولا مكذباً بما أعلمه الرسول الكريم من ذلك ، ولكنه مكلف بحكم إمامته وعصمته أن يؤدي ما عليه : مسلماً أو حرباً . ولم يكن للذين أخبرهم بذلك ، وهو يأمرهم بالقتال ، إلا أن يصدقوه في ما أخبرهم ، ويطيعوه في ما أمرهم ؛ وإن غابت الحكمة عنهم في جدوى معركة يعلن قائدها أنها لن تغير شيئاً دنيوياً ، ولن تحقق هدفها الأرضي المعلن . وما صح على منهاج أمير المؤمنين صحّ على منهاج أبنائه من الأئمة ؛ فصلح الإمام المجتبي مثل ثورة الإمام الشهيد ، ليس مفترضاً فيهما أن يحققا الظاهر الدنيوي الذي نحسب أنهما كانا لأجله ؛ وليس مفترضاً أيضاً أن يتما كما نظن ؛ لأن فاعليهما معصومان . فالعلة التي نفترضها لموقف الإمام المجتبي قبل الصلح وموقفه في الصلح وبعده ، إنما هي رأينا البشري الذي ينظر إلى ظاهر الأحوال ومنطقها وسياستها ، وهو ليس حقيقتها على كل حال ؛ ولا هو ما أراده الله سبحانه وتعالى بها حين قضاها أو قدرها أو كان له فيها بداء . والإمام لمن يؤمن بإمامته ليس متهماً لتكون به حاجة إلى البيان وكشف الإعذار ، ولا هو مطالب بتسبيب ما يراه - بعلم من الله - واجباً شرعياً ، وإن بدا في عيون الناس رأياً واجتهاداً يمكن لغيره أن يكون أولى بالأخذ منه . وإن في القرآن الكريم ما يدلنا على أن الرسول الكريم كان في مواضع شتى لا يرغب في أن يجبه الناس بما أوحى له من أحكام وبلاغات ، قد لا تقع منهم موقع القبول أو تضعه موضع الظن ، كما حدث في أمر زواجه من زوجة زيد ، وكما حدث في إعلان غدير خم ، فاعتاب على ذلك ويهدد أحياناً بأنه إن لم يفعل فما بلغ الرسالة . ومعنى هذا أن ما يفعله المعصوم معصوم مثله ، ظهرت حكمته أم لم تظهر ، وعرفت علته أم لم تعرف . وهو وفعله معصومان حتى لو لم يتحقق ما أمر به في الواقع . فمباينته الواقع لا تنفي عصمته ؛ بل لعلها تؤكد حين تكون دليلاً على الإيمان به ، ويكون التصديق بعلمه وعمله ابتلاءً وتمحيصاً لمن هو مؤمن ، والناس إذا محصوا بالبلاء ، كما يقول الإمام الشهيد عليه الصلاة والسلام ، قلّ الديانون .

المحور الثاني : علاقة الإمام المجتبي بأخيه الشهيد عليهما الصلاة والسلام :

سبقت الإشارة إلى نصوص الثقافة العالمية التي نسبتها إلى أمير المؤمنين ، وفي طائفة منها تفضيل صريح للإمام الشهيد على الإمام المجتبي ، وفي طائفة أخرى تفضيل ضمني أو غرض بالإيحاء ، وسبقت الإشارة أيضاً إلى

(١) تنظر الرواية عن الإمام الباقر عليه السلام في أمر الصلح والاحتجاج القرآني له في بحار الانوار: ٢٥/٤٤.

المغزى منها ، غير أن علاقة الإمامين المجتبى والشهيد عليهما الصلاة والسلام ببعضهما تُقدم على صورة أكثر خطورة في شكلها ومؤداها وأهدافها ؛ فالنصوص ، التي ترويهها مدونة الثقافة العالمية عن هذه العلاقة ، تذهب إلى ما يتجاوز الجدل والخلاف والشك الذي يمكن أن تثيره نسبتها إلى أمير المؤمنين (لاختلاف الناس فيه) ، بل هي تسعى إلى تسوير نبوي لمعطياتها وما ينتج عنها من أحكام .

تروي الثقافة العالمية نصوصاً تنسبها إلى حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، تعلن صراحة تفضيل الإمام المجتبى على الإمام الشهيد ، بل على كل الخلق ما خلا النبي يوسف عليه السلام ^(١)، وطائفة من هذه النصوص مرضية عند الطرفين ، لغياب مغزاها تحت ثوبها العاطفي ، فالنص الذي يذكر تشجيع النبي الكريم للإمام المجتبى في لعبة المصارعة بينه وبين الإمام الشهيد وهما طفلان ، حتى تعترض عائشة على تشجيعه الكبير على الصغير ، فيكون الرد أن جبرائيل يشجع الصغير ^(٢)، ذلك النص يبدو مقنعاً للطرفين ، ولكنه يشتمل على قضية التفضيل حتى في هذا ، فالنبي خير من جبرائيل بلا خلاف . بل إن المدونة تنسب إلى الزهراء عليها الصلاة والسلام إشارات عاتبة على تفضيل النبي الإمام المجتبى على أخيه ^(٣). ولو تجاوزنا عن لعبة التجزئ التي مارستها المدونة الحديثية بإفراد الإمام المجتبى بأحاديث الحب النبوي والإلهي وإخراج الإمام الشهيد منها ^(٤)، أو لعبة الاستبدال التي نجدها في المدونة نفسها حين يحل محل الإمام الشهيد في تلك الأحاديث عبد الله بن جعفر حيناً وأسامة بن زيد حيناً آخر ^(٥)؛ أقول: لو تجاوزنا عنها ، لبقى أمر التفضيل ، بكل حملته الشرعية والعاطفية التي تسعى إليها الثقافة العالمية ، قائماً . إن نصوصاً مثل ((الحسن مني والحسين من علي)) ^(٦) و ((وأبأي شبه النبي ليس شبيهاً بعلي)) ^(٧)، وأمثالها في تضمنها معنى التفضيل ، لم تُبذر في المدونة الحديثية بلا هدف ، بل هي رديفة في مغزاها لحديث الإصلاح بين الطائفتين العظيمتين من المسلمين ؛ ولا مغزى لها إلا التكيل بمنهاج أمير المؤمنين وولده المفضل (كما تقدمه المدونة نفسها) : الإمام الشهيد . إن المدونة تضعنا أمام تقابل لا سبيل إلى التردد فيه : منهاج النبي والإمام المجتبى قبالة منهاج أمير المؤمنين والإمام الشهيد . وهي تتحیل على تقديمهما في صورة فاضل ومفضول ؛ ولكنها في الحقيقة تقدمهما على أنهما خياران متناقضان . وهو ما يحتقب أن على المسلم أن يختار أحدهما : إما لأنه الأفضل والعقل يأمر به ، وإما لأنه السنة وما سواه بدعة وفتنة .

(١) ينظر مثلاً ، الطبقات الكبرى: ٦/ ٣٥٧، وتاريخ دمشق : ١٣/ ٢٢٨، و ١٤/ ١١٩ و ١٤/ ١٦٣ .

(٢) الطبقات الكبرى: ٦/ ٣٧٠ .

(٣) تاريخ دمشق : ١٣/ ٢٢٤-٢٢٧، و ١٤/ ١٦٣ .

(٤) ينظر تاريخ دمشق : ١٣/ ١٨٦-١٩٥ .

(٥) تجد في ترجمة أسامة ، غالباً ، وترجمة عبد الله بن جعفر قليلاً ، أنهما يردان في حديث الحب مع الإمام المجتبى مكان الإمام الشهيد ينظر : تاريخ دمشق : ١٣/ ١٨٤-١٨٦ .

(٦) تاريخ دمشق : ١٣/ ٢١٩، وقد قال فيه ابن كثير إن فيه نكارة لفظاً ومعنى ، ولم يبين وجهها . البداية والنهاية : ١١/ ١٩١ .

(٧) صحيح البخاري : ٢/ ٥١٤، و ٣/ ٣٢، والطبقات الكبرى : ٦/ ٣٥٨، وتاريخ دمشق : ١٣/ ١٧٤، ولعل من أطرف الطرائف أن هذا القول ينسب إلى أبي بكر غالباً ويُنسب إلى السيدة الزهراء عليها الصلاة والسلام في رواية : تاريخ دمشق : ١٣/ ١٧٦. ومبدأ الخبر في رواية نسبة القول إلى أبي بكر ناطق بكونه حديثاً موضوعاً : ((عن عقبة بن الحارث قال : خرجت مع أبي بكر من صلاة العصر بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم بليالٍ وكان علي يمشي إلى جنبه فمر بحسن بن علي وهو يلعب (...)) !! فالحادثة بعد وفاة النبي الكريم بليالٍ ، إذا بأمر المؤمنين وأبي بكر يسيران جنباً إلى جنب ، والإمام المجتبى يلعب مع الصبيان ، وفي تمام الخبر أن أمير المؤمنين ضحك أو ابتسم من قول أبي بكر . كل هذا بعد ليالٍ من وفاة النبي الكريم !! .

عدا ما سبق الحديث عنه من أمر أمير المؤمنين والإمام المجتبى ، لا تقدم لنا مدونة الثقافة العالمية شيئاً عن علاقة الإمامين ، بعد شهادة النبي ؛ ونتف الأخبار التي تروي أمراً عن أحدهما في أيام أبي بكر ^(١)، تعود لتروي الأمر نفسه للإمام الآخر في أيام عمر ^(٢). ويختفي صوت الإمام الشهيد في أمر عثمان ، وفي أمر الجدل المفترض مع أمير المؤمنين ليحضر في الأمرين معاً الإمام المجتبى . وأحسب أن هذا ليس بدعاً ، فالتفضيل الذي نسب إلى أمير المؤمنين يفترض التزام الإمام الشهيد بكل مواقفه ، والتفضيل الذي نسب إلى النبي الكريم يفترض الأمر نفسه من الإمام المجتبى ، والمحصلة السلطوية من هذا بيّنة : من أحبهم الرسول الكريم ، على وفق ما ترى الثقافة العالمية، أحبهم الإمام المجتبى ، ومن عاداهم أمير المؤمنين ، على الوفاق نفسه ، عاداهم الإمام الشهيد . وعلى هذا النسق ليس من المعقول أن يلتقي الطرفان ، فلا الإمام الشهيد مذكور في قائمة من يحامي يوم الدار عن عثمان حبّ الرسول الكريم ^(٣)، ولا هو يجادل أباه في أمر عثمان وأهل الجمل وأمر البيعة وقتال معاوية ؛ ولا الإمام المجتبى يتخلّى عن حبيب جده أو يسكت على الفتنة التي أثارها أبوه على أكثر من جبهة . هكذا تريد المدونة أن تقدم الأمر ، وقد نجحت في تغطيته بهذا الكم من أحاديث التفضيل المتقابلة حد التناقض في أهل بيت واحد .

وبعد شهادة أمير المؤمنين تكشف مدونة الثقافة العالمية عن نسختها الثانية من أمر الخلاف والتناقض ، فالإمام الشهيد يعارض صلح الإمام المجتبى مع معاوية ^(٤)، والإمام المجتبى يستشير عبد الله بن جعفر في أمر الصلح قبل أن يستشير الإمام الشهيد ^(٥)، بل إن المدونة تكاد تبعد الإمام الشهيد عن هذا الأمر كلية ، فلا ذكر له في مفاوضات الصلح ولا في الصلح ولا في لقاء الإمام بمعاوية . ولكننا نجد الإمام الشهيد عوناً صامتاً للشيعية المعترضين بعد تمام الصلح ^(٦)، ونجده بعد معارضته يسلم بالأمر مغلوباً بعد تهديد الإمام المجتبى إياه تهديداً من أغرب ما ذكرته المدونة في سيرتيهما ^(٧).

ولعل مدونة الثقافة العالمية لم تكن لتكتفي بما أوجت به من خلاف عقائدي بين الإمامين ؛ فزادت فيه خلافاً في الطباع حد أن تروي قول الإمام المجتبى للإمام الشهيد : ((والله ما أردت أمراً قطّ إلّا خالفني إلى غيره)) ^(٨)، وتنفراً يستدعي المخاصمة وعدم الكلام ^(٩)، بل عرضت لأمر من العجب في هذا الباب ، فالإمام المزواج المطلق بحسب تلك المدونة يعاتب اخاه ويلومه على حبه إحدى نسائه وبناته فلا يرضى أخوه منه ذلك ويقول في شعر منسوب ((وليس لعاتب عندي عتاب)) ^(١٠) ، والزوجة المقصودة الرياب والابنة المقصودة سكينه التي يُنسب إليها

(١) الطبقات الكبرى: ٣٧٤/٦ ، وأنساب الأشراف : ٢٧٨ / ٣ .

(٢) تاريخ دمشق : ١٧٥ / ١٤ .

(٣) ثمة رواية تجمع بين الإمامين في المحاماة عن عثمان ، أوردها ابن شبة وقال عنها إنها كثيرة التخليط منكراة الإسناد. تاريخ المدينة المنورة : ١٢٠٦-١٢٠٧ .

(٤) الطبقات الكبرى : ٣٨٥ / ٦ .

(٥) الطبقات الكبرى: ٣٨٥ / ٦ ، وتاريخ دمشق : ٢٦٧ / ١٣ .

(٦) البداية والنهاية : ١٤٠ / ١١ - ١٤١ .

(٧) الطبقات الكبرى: ٣٨٥ / ٦ ، وتاريخ دمشق : ٢٦٧ / ١٣ .

(٨) الطبقات الكبرى: ٣٨٥ / ٦ .

(٩) في بغية الطلب لابن العديم : ٢٥٩١ / ٦ ، وفي تاريخ دمشق : ١٨١ / ١٤ ، روي عن المدائني خبر عن خصومة بين الإمامين ، ولم يبين الخبر سبب التخاصم . والحق أن تربية النبي الكريم ووصية أمير المؤمنين تمنع هذا وتبطله تحت أي صورة كانت ، فإذا أضفنا حجية الإمامة والطاعة ، كانت مثل هذه الأخبار من الكذب على الله ورسوله . وقد روي الخبر أن الخصومة المذكورة كانت بين الإمام الشهيد ومحمد ابن الحنفية في تاريخ دمشق : ٣٣٣ / ٥٤ .

(١٠) الأغاني (تحقيق إحسان عباس) : ٩٣ / ١٦ .

سند الخبر ، من غير أن تبين لنا المدونة وجه لوم الإمام المجتبى وكراهته لامرأة هي أخت إحدى زوجاته وأخت إحدى زوجات أبيه)، فهي إنما تؤكد ما تريد توكيده من أمر اختلاف عقيدة تفضي ضرورة إلى اختلاف طباع .

إن المشهد التمثيلي الذي رسمته مدونة الثقافة العالمية لما جرى عند محاولة دفن الإمام المجتبى قرب جده عليهما الصلاة والسلام يكشف خفايا الصورة ، فالإمام الشهيد يخالف وصية أخيه الصريحة ، ويعلن النفي لدفنه قرب جده ولو بالقوة ، وتأتيه النصائح بالكف عن الفتنة من محمد ابن الحنفية وعبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر وأبي هريرة وسعد بن أبي وقاص ^(١)، ومن الطريف أنها نفس النصائح التي قدمها نفس الأشخاص حين عزم الإمام الشهيد على التوجه إلى العراق . وهذه النصائح هي المغزى من ذكر الخبرين : خبر الدفن وخبر الخروج ، فالرسالة الكامنة تحتها تعلن الفراق الحتمي بين الإمام المجتبى : المسالم الملازم للجماعة الكارهة للفتنة وإهراق الدم ؛ والإمام الشهيد : الحروبي الفتوي المفرق للجماعة والخارج على ولي الأمر ، وليس هذا بغريب ، في عرف المدونة ، فهو يشبه أمير المؤمنين، أما أخوه فيشبه الرسول الكريم ، وإذا بالتقابل / التضاد ، أو تقابل الأفضلية ، يستمر ؛ بل يتكرر ذكره والاستناد إليه وشرعنته كلما خرج خارج على السلطان .

ومما زاد صورة الهوة التي اختلقتها الثقافة العالمية بين الإمامين أن الشيطان قد نزغ بين نسليهما ، فاتصال الإمامة في نسل الإمام الشهيد ، وغياها عن نسل الإمام المجتبى ، أوجد ضرباً من الحسد الخفي الذي أولد أخطر ما في هذا الخلاف المزعوم على منهاج الإمامين وأبيهما وجدهما ؛ فبعض أولاد الإمام المجتبى أقرب إلى منطق السلطة وثقافتها العالمية منهم إلى سنة الإمامة ومنهجها القرآني ، وفيهم من لا يقر بالإمامة أصلاً لا لأبيه ولا لجده، فضلاً عن نفسه أو أبناء عمه ^(٢)، فصارت مقولاتهم شاهداً للسلطة وثقافتها العالمية على بطلان دعوى جدهم وأبيهم وعمهم ؛ فبكلامهم - الذي تقدمه الثقافة العالمية على أنه تربية أبيهم المجتبى لهم - صحت السقيفة الأولى بشاهد من أبناء أمير المؤمنين هذه المرة ، وصحت السقائف التي تلتها بالشاهد نفسه ؛ فالمدونة تريد أن تقول : لو كان الإمام المجتبى يعتقد بإمامته أو إمامة أبيه أو إمامة أخيه ، لأبلغ أولاده بها وجعلهم يعتقدونها ، ولكن نكران أبنائه لهذا الأمر يعني أنه هو نفسه لم يكن يراه ، وبذا تبطل دعوى الإمامة في أصلها ، ويتشعر نقيضها : السقيفة .

وبسبب من هذا النزغ نبغ فرع آخر صار شاهداً مضافاً على القضية نفسها ، فحين ينقل أهل الثقافة العالمية عن محمد ابن الحنفية قوله : ((الحسن والحسين أشرف مني ؛ وأنا أعلم بحديث أبي منهما)) ^(٣) و ((لقد علما أنه كان يستخيلني دونهما ؛ وإني صاحب البغلة الشهباء)) ^(٤)، وحين تصف الثقافة العالمية ابنه الحسن بن محمد ابن الحنفية بأنه ((كان المقدم على إخوته في الفضل ، وكان أعلم الناس بالاختلاف والفقه والتفسير)) ^(٥) وأنه أول من قال بالإرجاء ، ثم تروي من علمه أنه ((كان يتوقف في عثمان وعلي وطلحة والزبير ، فلا يتولاها ولا يذمهم ؛ فلما بلغ ذلك أباه محمد ابن الحنفية ضربه فشجه ؛ وقال : ويحك ؛ ألا تتولى أباك علماً ؟)) ^(٦) - ونلاحظ هنا أن التولي

^(١) الطبقات الكبرى : ٣٨٨-٣٩١.

^(٢) بصائر الدرجات الكبرى : ٣١٦/١ ، وانظر ما ورد في روضة الكافي : ٢٨١.

^(٣) تاريخ دمشق : ٣٣١/٥٤.

^(٤) تاريخ دمشق : ٣٣١/٥٤ . في القول تشبيه مريب باستخلاء النبي الكريم أمير المؤمنين ومساوئته إياه دون كل الناس صحابة وأزواجاً . والمراد منه بين .

^(٥) البداية والنهاية : ٥٥٤/١٢.

^(٦) البداية والنهاية : ٥٥٥/١٢.

المراد قُدِّمَ على أنه عصبي لا قرآني : تولي الآباء لا تولي الأئمة - حين يكون هذا ، فلا غرابة أن تفتئت الثقافة العالمية على منهاج الإمامين وأبيهما وجدهما عليهم الصلاة والسلام ، فالدعوى التي بني عليها المنهاج تجد في كلام الأبناء ما ينقضها ، أو في أهون الأحوال ما يشكك في وجوبها ، لتعود اجتهاداً ورأياً لا نصاً قطعياً واجباً .

والسلطة وثقافتها العالمية لهما من البراعة ، حين تسقط إليهما تلك الأخبار أو حين يختلفانها ، أن يسوراها فلا تكون فلتات غيظ أو حسد أو قلة علم ؛ لأن كونها على صفة من تلك الصفات سيقدر في صدقها وما ينشأ عنه من مبانٍ؛ فنجد ، دفعاً لذلك الاحتمال ، من يؤسس لإمامة محمد ابن الحنفية بعد الإمام المجتبي ، ومن يعتقد برجعته وأنه المهدي (حتى أن المختار كان يبعث إليه برؤوس قتلة الإمام الشهيد وكأنه ولي الدم لا الإمام السجاد) ، ومن يعتقد بوصيته بالإمامة لابنه أبي هاشم الذي يوصي بها لنسل عبد الله بن عباس مؤسساً لإمامة العباسيين على وفق فهم مخطوء لكلام أمير المؤمنين في أمر ملكهم ، الذي لا علاقة له من قريب أو بعيد بأصل الإمامة بوصفها نصاً إلهياً ومنهاجاً قرآنياً . ونجد من يقول ((لا يعلم أحدُ السندَ عن علي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أكثر ولا أصحَّ مما أسنده محمد ابن الحنفية))^(١) ؛ لأن معظم المنسوب إلى أمير المؤمنين من أحاديث ثناء على أبي بكر وعمر وتفضيله إياهما على نفسه إنما كان طريق سنده ينتهي إلى محمد ابن الحنفية، وابن عباس. ولعل موازنة على عجل بين موقف الثقافة العالمية من محمد ابن الحنفية والصورة التي رسمتها له ، وموقفها من الإمام الشهيد والصورة التي قدمته فيها ، يمكن أن تدلنا على ذلك الهدم الخفي للمنهاج القرآني ، الذي يبذر في طريقه إلى النفي الخفي لعناصر المنهاج حسنات الإثبات : المتسالم عليها ؛ ليشغل بها الناس عما يخبئ تحتها من حبال ؛ ولتمنحه بالتسالم صفة الصحة والصدق التي تقتضض أن نصدقه في كل ما يقول لا في ما يسالمننا عليه فحسب .

تحرص الثقافة العالمية في مدونتها الرسمية التي تسرب شيء منها إلى مدونة المعارضة على الاستدلال النصي والاستنباطي على أن الإمام المجتبي أفقه من الإمام الشهيد . وإذا كانت قضية الأفقه يمكن أن تجد لها مصاديق في أمر أمير المؤمنين وابنيه الإمامين عليهم الصلاة والسلام^(٢)، ويمكن أن تستنبط في أمر الإمام الشهيد ومن ورثه من أبنائه الأئمة عليهم السلام ، فإن أمرها في الإمامين لا وجه له . فهما فرعاً شجرة واحدة متساويان في علاقتهما بها ومشتركان في النسخ الصاعد إليهما منها . غير أن قضية التفضيل التي أوجدتها السلطة وثقافتها العالمية ينبغي لها الشمول ، ولا يكون هذا الشمول إلا بتأسيس وجه فقهي لها ، حتى لا تعود معرضاً للطعن في صحتها : إما بالطعن في صحة النصوص متناً أو سنداً أو صدوراً ، وإما بتأويلها عاطفياً بالقول إن تفضيل الرسول الكريم للإمام المجتبي ليس تفضيلاً يبنني عليه حكم ديني ، بل هو محبة للبكر من السبطين يمكن أن تقع لكل أحد ، حتى الأنبياء عليهم السلام ، حين يحب ابناً أكثر من ابن لسبب ظاهر أو خفي أو لغير سبب ؛ وما أمر نبي الله يعقوب عليه السلام ببعيد . والوجه الفقهي المطلوب يستدعي أن يُنظر إلى التفضيل بوصفه حكماً معللاً لا ميلاً عاطفياً ؛ ليكون ما يُبنى عليه من أحكام جزءاً من الدين لا محض عاطفة شخصية . وقد جرّبت السلطة وثقافتها العالمية هذا الأمر في صياغة صورة عائشة - حين حوّلت العاطفة الزوجية إلى سند فقهي - فأثبت نجاحه ؛ وإن كانت - في أمر عائشة - قد صاغت صورة العاطفة نفسها (وقد نطق القرآن الكريم بما ينقضها أو في أهون الأحوال بما لا يجعلها كما تصفها

(١) تاريخ دمشق : ٣٣١/٥٤ .

(٢) نصّ المروي عن النبي الكريم على ((وأبوهما خير منهما)) ، ينظر تاريخ دمشق : ٢١١/١٣ .

المدونة (قبل أن تنتقلها إلى صورة الفقاهاة ؛ فالسائد من خصوص محبة الرسول الكريم لعائشة وتفضيله إياه على غيرها من نسائه ليس له في التحقيق من سند لا في القرآن الكريم الأمر بالسوية والعدل ، ولا في السيرة النبوية ، وإنما تأسس على كلمة قالها عمر بن الخطاب حين زاد عطاء عائشة على عطاء غيرها من نساء النبي ^(١) . ولعل من طرائف هذه الصياغة أن أخبار عائشة مع الرسول الكريم لا سند لها إلا عائشة بوساطة ابن أختها عروة بن الزبير . ولو سلم لهذا التفضيل بوصفه الزوجي العاطفي لما كان فيه من شيء ؛ ولكنه كان أساً لفقه عائشة التي أصبح القوم يأخذون منها ثلثي دينهم ؛ وهو الوجه الخفي المطلوب من السلطة وثقافتها العالمية تحت رداء فكرة التفضيل .

تحدد الثقافة العالمية مبدأ الأفقه بين السبطين بلحظة الولادة ! ، فتروي أن النبي الكريم أمر الزهراء أن لا ترضع وليدها حتى يراه ، وأنها في ولادة المجتبى صدعت للأمر فسبق ريق الرسول الكريم حليبها إلى جوف الإمام المجتبى ؛ ولكنها في ولادة الإمام الشهيد رقت قلبها لبكائه فلم تلبث أن أرضعته قبل أن يراه الرسول الكريم ، غير صادعة لأمره ، فكان حليبها أسبق إلى جوفه من ريق الرسول الكريم ؛ فكان الإمام المجتبى أفقه من الإمام الشهيد ^(٢) . ومن العجب أن هذه الثقافة تشنع على الشيعة اعتقادهم أن الرسول الكريم زق بريقه العلم للسبطين ، (الذي تثبته : أعني دخول ريق الرسول الكريم في جوف الوليد - مباشرة أو عند طريق تمره - لا زق العلم ، المدونة الحديثية للثقافة العالمية لعدد من أطفال ذلك العصر منهم عبد الله بن الزبير وعبد الله بن عباس ومحمد بن قيس الانصاري وغيرهم دفعاً لعقيدة زق العلم) ؛ ولكنها تستثمر هذا الأمر في إثبات الأفقية للإمام المجتبى تمهيداً لما ستبنيه عليها من مبان . فبسبب من هذا الفقه ، بحسب المدونة الرسمية ، كانت مواقف الإمام المجتبى المناقضة لمواقف أبيه وأخيه ، وهو في هذا شبه النبي وليس شبيهاً بعلي ، على العكس من شبيهه علي : الإمام الشهيد . وللتوكيد تروي المدونة سبباً لتسمية الإمام الشهيد فتقول إن النبي الكريم قال عن الإمام المجتبى ((هذا أحسن من هذا)) فاشتق لأخيه اسماً من اسمه ^(٣) ؛ فحسين تصغير حسن ، والمكبر خير من المصغر . والنص على أن ((هذا أحسن)) يستدعي صراحة أو ضمناً : هذا أفضل وهذا أحب وهذا أفقه !! . وهذا الشبه الذي بدأته الثقافة العالمية بالصورة والشكل ^(٤) ، أفضى إلى ما هو أبعد ؛ فقد نقل المناوي في شرحه لـ ((حسن مني وحسين من علي)) : ((تفسير حسن مني وحسين من علي ؛ قال الديلمي معناه الحسن يشبهني ، والحسين يشبه علياً)) ^(٥) وعلق عليه بالقول : ((وكان الغالب على الحسن الحلم والإنابة ، وعلى الحسين الجراءة وشدة البأس كعلي ، فالشبه معنوي ، وقيل صوري)) ^(٦) . ولنلاحظ في تعليق المناوي أنه أحر الشبه الصوري وغلب عليه الشبه المعنوي ، ولنلاحظ تفسيره للشبه المعنوي الذي ارتضاه ، فالغالب على الإمام المجتبى صفتان نبويتان ، وصف بهما القرآن الأنبياء ، وهما غالبتان على الرسول الكريم ؛ والغالب على الإمام

(١) المنتظم ، ابن الجوزي : ١٩٥/٤ .

(٢) تاريخ دمشق : ٢٢٦/١٣ . ولمعرفة المغزى الخفي وراء توظيف هذه القضية في مدونة الثقافة العالمية ومخيلاتها ، قارن ذلك بما يرويه الطبري من كلام يزيد بن معاوية في تحليله سبب ثورة الإمام الشهيد بأن ابن فاطمة ((أتت من قبل فقهه)) ، ويورد آية قرآنية كريمة يستدل بها على ذلك ، وهو يعني أن قلة فقاهاته هي التي أفضت به إلى الخروج ؛ تاريخ الطبري : ٤٦٤/٥ .

(٣) الطبقات الكبرى : ٣٥٧/٦ ، وتاريخ دمشق : ١١٩/١٤ .

(٤) صحيح البخاري : ٥١٤/٢ و ٣٢/٣ ، وانظر ما يناقضه في صحيح البخاري نفسه : ٣١/٣ .

(٥) فيض القدير : ٤١٥/٣ .

(٦) فيض القدير : ٤١٥/٣ .

الشهيد صفتان ليستا على هذا القدر في القرآن الكريم ؛ بل هما جاهليتان في المحصلة ، وهما ، عند المناوي ، غالبتان على أمير المؤمنين أيضاً .

وبسبب من هذا كانت كتب الحديث لا ترى للإمام الشهيد رواية عن جده صلى الله عليه وسلم فإن وردت أشكلوا عليها ^(١)، وتروي عن الإمام المجتبى حديث القنوت وحديث الصدقة ^(٢)، ورغم هذا يصف احمد بن حنبل الإمام المجتبى بأنه ((مدنيّ تابعي ثقة)) ^(٣)!!! . وبسبب منه أيضاً تروي المدونة الرسمية ، والشيعية أيضاً ، خبراً ينتهي سنده إلى الإمام الباقر عليه السلام يقول : ((جاء رجل إلى الحسين بن علي فاستعان به في حاجة ، فوجده معتكفاً فاعتذر إليه ، فذهب إلى الحسن فاستعان به فقضى حاجته ؛ وقال : لقضاء حاجة أخ لي في الله أحب إلي من اعتكاف شهر)) ^(٤). وجلي أن المراد من هذا الخبر إثبات أفقية المجتبى على أخيه ، فصانعه ، يعرض باعتكاف الإمام الشهيد المانع لقضاء حاجة المستعين به ، فهو أقل عند الأفقه من قضاء حاجة أخ في الله ، ولسبب ما أخفى صانع الخبر الحاجة ، ليكون المستنبط الفقهي منها عائماً ولكنه يخدم فكرة الأفقه بين السبطين وهو المطلوب من صناعة الخبر . ولمثل هذا التصور عن الأفقه ، وعلى أساسه ، يعرض ابن كثير لاختلاف الإمامين المزعوم في قضية الصلح فيقول : ((وقد لام الحسين أخاه الحسن على هذا الرأي ، فلم يقبل منه . والصواب مع الحسن رضي الله عنه)) ^(٥) . ثم يقول بعد ذكره لوم الأصحاب للإمام في طريق العودة من الصلح : ((وهو في ذلك مصيب بار راشد ممدوح ، وليس يجد في صدره حرجاً ولا تلوماً ولا ندماً ، بل هو راضٍ بذلك مستبشر به)) ^(٦). وتكثر من هذا، اطالت المدونة في ذكر حديث الإمامين قبل وفاة المجتبى ^(٧)، وقد سأله أخاه عمن سمّه ، لتبين من الحوار تناقض الصفتين اللتين فسر بهما المناوي أمر الشبه ، صفة الجراءة وشدة البأس من الإمام الشهيد الذي يطلب المعرفة للقتل، وصفة الحلم والإنابة من الإمام المجتبى الذي يكتفم المعرفة للحلم ؛ لأنها ظن أولاً ؛ ولأنها حتى لو كانت يقيناً فالله هو المجازي ؛ وليس بالمرء حاجة إلى كثير نظر ليرى أن صياغة الحوار كانت تكشف عن بعد الشقة بين الإمامين؛ فالإمام المجتبى يجيب سؤال أخيه بسؤال ، فيه إنباء بمعرفته بمراده ، وبسبب من تلك المعرفة يحرص على عدم إبلاغه ، ظناً كان أم يقيناً باسم من دس له السم . بل هو يحرص ، بحسب مدونة الثقافة العالمية ، على توصيته أن لا يريق في أمر دفنه قطرة دم ، وكأنه خائف من حب أخيه ، شبيه أبيه ، للقتل والقتال ؛ ولا تكتفي المدونة بذلك بل تكشف عن وجه آخر لصحة رأيها في كون المجتبى أفقه ؛ لأنه كأنما تتبأ بأفقيته بما سيحدث ، وتحرص على توثيق خروج الإمام الشهيد على وصية أخيه طلباً للفتنة ، حتى نصحه بالكف عنها ابن عباس وابن الحنفية وابن عمر وأبو هريرة وسعد بن أبي وقاص ، وذكره بما لم يشهدوا : وصية أخيه في ذلك ^(٨). وبين أن هذه كلها علامات تريد

(١) الاستيعاب : ٣٩٨/١ .

(٢) تاريخ دمشق : ١٦٤/١٣ .

(٣) تاريخ دمشق : ٢٤٢/١٣ .

(٤) تاريخ دمشق : ٢٤٧/١٣ .

(٥) البداية والنهاية : ١١ / ١٣١ .

(٦) البداية والنهاية : ١١ / ١٤١ .

(٧) ينظر التقصيل في الطبقات الكبرى : ٣٨٦-٣٩١/٦ .

(٨) الطبقات الكبرى : ٣٨٨-٣٩١ ، وتاريخ دمشق : ٢٨٨-٢٩٣/١٣ .

المدونة التدليل بها على أفقهية المجتبي على الشهيد ، بل هي في حقيقتها حرص ضمنى من المدونة على نفي الفقه عن الإمام الشهيد حتى في مبادئ الفقه : تجنب الفتنة ، وحرمة الدم ، ووجوب تنفيذ وصية المسلم كما أرادها .

إن هذا الاختلاف الدائم الذي ترعّمه الثقافة العالمية بين الإمامين لا يجد سبيلاً إلى الوصل إلا في أمرين : الأول أنهما كانا يصليان الفريضة المكتوبة وراء مروان بن الحكم ولا يعيدانها ^(١) ؛ ولم تبال الثقافة العالمية وهي تختلق هذا بحقيقة أن مروان لم يستلم ولاية المدينة إلا بعد استشهاد الإمام المجتبي ، فلا وجه لصلاته خلفه ، لو صدقنا بوجوب الصلاة خلف الوالي بوصفه إماماً . والأمر الآخر ؛ اتفاق الإمامين على أخذ الجوائز والهبات من معاوية ^(٢) !! . فالسلطة وثقافتها العالمية تحتاج في هذا الباب أن تضع الإمامين في حيز واحد ، لا يشفع اختلافهما المزعوم في غيره ، أن يكون وجه اختلاف فيه ؛ فالاتفاق عليه خير للسلطة من الاختلاف ، الذي كان خيراً للسلطة حين أرادت أن يكون كذلك . وتقدم الثقافة العالمية الشهود على أن الإمامين رضيا بالمال من معاوية ووفدا عليه منتجعين برّه بهما ؛ دليلاً على حلمه وكرمه وسماحته ^(٣) . وعلى أن خبراً منسوباً إلى معاوية نفسه يسعى إلى بيان الاختلاف حتى في هذا الاتفاق ، نجد التوظيف في الحالين ناجعاً . جاء في الخبر أن معاوية أرسل أموالاً وطيباً إلى الإمامين وإلى عبد الله بن جعفر وعبد الله بن الزبير وعبد الله بن عمر وعبد الله بن صفوان ، وطلب من رسوله إليهم أن يعرف ماذا فعل كل واحد منهم بالجائزة التي أتته ، وقال لجلسائه لو شئت أن أخبركم بما سيفعل كل واحد منهم به لفعلت ((أما الحسن فلعله ينيل نساءه شيئاً من الطيب ، ويُنهب ما بقي من حضرته ولا ينتظر غائباً . وأما الحسين فيبدأ بأيتام من قُتِلَ مع أبيه في صفين ، فإن بقي شيء نحر به الجُرر وسقى به اللبن)) ^(٤) . والصورة التي يقدمها معاوية هنا ، والتي تكمن في الألفاظ التي وضعت تحتها خطأ ، مرتبطة بهدفين : الأول بيان حال منافسه الأخطر : الإمام المجتبي ، بما أشاعه هو عنه : محبة النساء والكرم المسرف ، حتى تكون تلك الحال سبيلاً للعذر في إخلافه الإمام ما تعاقدنا عليه في الصلح ؛ إنه يقول لمجالسيه إن هذا الرجل ، وإن كان كريماً بإسراف ، لا يصلح للأمر بعدي ، ولأنني أعرف عنه هذا أخلفت عهودي معه ، والدليل ليس في حبه لنسائه الغالب عليه ، وعدم تدبيره المال الذي أرسلته إليه فحسب ، بل في تصرف أخيه بالمال الذي وصل إليه ، وفي تصرف عبد الله بن عمر في المال الذي وصل إليه ، فكلما الرجلين أصلح : الأول يعود به على أيتام صفين ، والآخر يقسمه على فقراء بني عدي (قوم عبد الله بن عمر) . أما الهدف الآخر فهو التحضير لصورة الإمام الشهيد المتحضر للخروج على صاحب الأمر ، فليس من معنى لتوزيعه المال على أيتام صفين إلا استعداداً لصفين جديدة ؛ فمعاوية يهيئ أهل الشام وأهل دولته لما هو واضح تماماً أمامه : إن بقاءه حياً هو المانع الوحيد لخروج الإمام الشهيد لالتزامه بأمر الصلح ؛ أما خليفته فلن يكون الأمر معه كذلك ، وعليه أن يستعد هو ورجال دولته لذلك اليوم ، ولعل ما يؤكد هذا الهدف ما روته المدونة من وصيته السياسية ليزيد في شأن الإمام الشهيد ، وما كان يقوله لبني أمية من حوله إن لهم من بني هاشم يوماً ^(٥) .

^(١) الطبقات الكبرى : ٣٧٢/٦ .

^(٢) الطبقات الكبرى : ٣٦٩/٦ . وتاريخ دمشق : ١٣/١٦٦ و ٥٩/١٩٢-١٩٤ .

^(٣) تاريخ دمشق : ٥٩/١٩٤ .

^(٤) عيون الاخبار : ٤٠/٣ .

^(٥) تاريخ دمشق : ١٤/٢٠٥-٢٠٦ .

وأمر الإمامين والمال من عجائب المدونة ، بطرفيها : مدونة السلطة ومدونة المعارضة ، وهو من أجلي الأدلة على نجاح السلطة في تسويق الصورة المزدوجة : الظاهر الممدوح الذي يخدع الطرفين فيرددانه ويتسالمان عليه ، والباطن الذي يستدعي الشك والحيرة وإثارة الأسئلة التي ظلت إلى اليوم مثار استغراب أو محط طعن ، وقدمها كل طرف على أنها حقيقة واقعة واختلفا في تأويلها .

تبدأ المعضلة من الشرط المالي الذي يزعم الجميع أن الصلح اشتمل عليه ، بل إن بعضهم لا يرى في الصلح من شرط غير المال . فيومئى المبغضون إلى أن الخلافة قد بيعت ، ويدافع المحبون أن هذا حق الإمام ^(١)؛ حد أن يقول المرحوم عبد العزيز الطباطبائي ((هذه أموال قد جعلها الله لنبيه والأئمة الهادية من عترته الطاهرة ، قد استولى عليها الجبابرة بغير حق ، فما خلّوا منها بينهم وبينه استتقذوه منهم . ولم لا يقبلان جوائزه والمال مالهما ، وهما أولى به ؛ فما دفعه إليهما فهما أحقّ به يستتقذونه من مغتصبه ، وينفقونه في الفقراء وأهل الحاجة ، ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة .)) ^(٢). والمؤسف إن هذا الدفع لا يدفع ؛ فالمال المزعوم لم يكن بعنوان الخمس ليصح عليه ما قيل ، ولا من منهاج الإمامين أن يختلا الغاصب عن مغصوبه ليعيدا توزيعه شرعياً ، ولا هو مال عطاء يستحقانه بشرع الله وسنة جدهما وتسوية أبيهما فيكون أخذه والتصرف فيه حقاً لكل مسلم . فعنوان الجوائز لا يدخل فيه شيء من وجوه الحق الشرعي للمسلم في بيت المال ولالإمامين في الخمس . ولنتذكر هنا أن إحدى المؤاخذات على عثمان هي التصرف في بيت مال المسلمين بالهبات والجوائز من غير سند شرعي لها وتحويله خازن بيت مال المسلمين إلى خازنه الخاص وهو ما أغضب عبد الله بن مسعود فألقى مفاتيح بيت المال وترك خزانته ، وهو نفسه ما كان يفعله معاوية ، ولا تشرعنه جهة الإعطاء ، لأنه ليس استحقاقاً شرعياً للمعطى ، لا في العنوان الفقهي ولا في النية .

والسؤال : ترى هل اشترط الإمام المجتبى عليه الصلاة والسلام شرطاً مالياً ، له أو لأهله أو لغيرهم ، في كتاب الصلح ؟ وإن كان ؛ فما مبلغه ؟ وما مصادره ؟ وما مسوغاته الشرعية أو السياسية ؟ وما أوجه صرفه ؟ وقبل هذا كله ما قدر وثاقة من قال بوجوده في وثيقة الصلح ؛ ليكون لكل الأسئلة الأخرى أصل تستند إليه ؟ .

يجمع القوم على وجود هذا الشرط المالي ؛ فهل تحت هذا الإجماع من حقيقة ؟ . لنسجل أولاً أن لا إشارة محايدة تشير إلى هذا الأمر لا في مرويات الأئمة عن الصلح ، ولا في عتاب المعاتبين على الصلح . ولنسجل ثانياً أن المصادر القديمة التي ينقل بعضها عن بعض ، اختلفت في تفاصيل الصلح وكادت لا تتفق إلا على الشرط المالي ، وهي مصادر يعود أقدم ذكر للشرط المالي المزعوم فيها إلى طبقات ابن سعد الذي يقول إن الإمام بعد ما جرى في معسكره أرسل أحد رجاله إلى معاوية ((يسأله الصلح ويسلم له الأمر على أن يسلم له ثلاث خصال : يسلم له بيت المال فيقضي منه دينه ومواعيده التي عليه ، ويتحمل منه هو ومن معه من عيال أبيه وولده وأهل بيته ، ولا يُسب علي وهو يسمع ، وأن يحمل إليه خراج فسا ودار ابجرد من أرض فارس كل عام إلى المدينة ما بقي)) ^(٣). أما الشيخ آل ياسين فيستخلص ، من مصادر مختلفة ، صورة تجميعية للشرط المالي الذي جعله المادة الرابعة في وثيقة

^(١) ينظر النقاش في هذا في صلح الإمام الحسن للشيخ آل ياسين ، وتنتظر مصادره أيضاً .

^(٢) تنتظر تعليقات المرحوم عبد العزيز الطباطبائي على تحقيقه ترجمة الإمام الحسن عليه الصلاة والسلام في طبقات ابن سعد : ٦٠ ، التعليقة رقم ٦٢ . وقد استند فيها إلى قول المرحوم باقر القرشي الذي نظر لها فقهاً بالإشارة إلى قول الشيخ الأنصاري في المكاسب ، يُنظر : الحسن بن علي : ٢ / ٢٩٥ .

^(٣) الطبقات الكبرى : ٣٨١/٦ .

الصلح ((استثناء ما في بيت مال الكوفة وهو خمسة آلاف ألف فلا يشمل تسليم الأمر . وعلى معاوية أن يحمل إلى الحسين كل عام ألفي درهم ، وأن يفضل بني هاشم في العطاء والصلوات على بني عبد شمس ، وأن يفرق في أولاد من قتل مع أمير المؤمنين يوم الجمل وأولاد من قتل معه بصفين ألف ألف درهم ، وأن يجعل ذلك من خراج دار ابجر ((^(١)). ويحيل الشيخ آل ياسين في توثيقه لهذه المادة إلى الإمامة والسياسة وتاريخ الطبري وعلل الشرائع وتاريخ ابن كثير . وعلى الرغم من اختلاف وثيقة كل مصدر من هذه ، بل واختفاء هذه التفاصيل عن معظمها ، يظل الشرط المالي المزعوم معضلاً ، فما الوجه الشرعي لأخذ مال بيت المال في الكوفة ؟ وما الوجه الشرعي لإعطاء الإمام الشهيد مليوني درهم ؟ وما الوجه الشرعي لتفضيل بني هاشم على بني عبد شمس في العطاء والصلوات ؟ وما الوجه الشرعي لتفريق مليون درهم على أيتام من قتل مع أمير المؤمنين في الجمل وصفين ؟ . إن في طائفة من هذه التفاصيل المالية ما يناقض سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وما يخالف تسوية أمير المؤمنين في العطاء عملاً بتلك السنة ، وما يشابه فعل عثمان في منح المال على غير مستند شرعي ، وما يوافق عمل عمر في صياغة سلم التفاضل في العطاء في مخالفة صريحة للسنة ، ومخالفة للسلم نفسه حين فرق بين أزواج النبي في العطاء . ولعل مطالبة معاوية بالتعويض المالي على أهل الجمل من غرائب هذه المادة ؛ فلا ذنب له في أمر الجمل ولا كان طرفاً فيه ؛ بل إن مطالبته بالتعويض على أهل صفين لا وجه شرعي لها ؛ فإن كان لها وجه فهو في إطلاق عطائهم واستحقاقهم الشرعي ، وهو مشروط بشرائط استحقاق ، والأمر لا يشمل الإيتام فحسب ، بل يعني الأحياء الذين حرموا من عطائهم وسلبوا أموالهم ، وربما حرّيتهم وحياتهم ، بسبب قتالهم في صف أمير المؤمنين .

إن هذه المادة التي استخرجها الشيخ آل ياسين ، لم ترد في مصادره تفاصيلها كما أثبتنا ، فليس في الإمامة والسياسة ، مع الشك في نسبته إلى ابن قتيبة ومن ثمّ الشك في تاريخ تأليفه وصحة أخباره ، أي إشارة إلى الشرط المالي^(٢)، وكذلك الأمر في الاستيعاب الذي لم يذكر شرطاً مالياً من أي نوع^(٣)؛ بل إن النص الذي يذكره البلاذري لوثيقة الصلح التي كتبها الإمام المجتبى ليس فيه أي إشارة إلى أي جانب مالي لا للإمام المجتبى ولا لأخيه ولا لبني هاشم ولا لأيتام الجمل وصفين ؛ وإنما كان أمر المال في الوثيقة التي أرسلها معاوية وليس فيها ذكر لبيت مال الكوفة بل فيها منح الإمام المجتبى مليون درهم من بيت المال كل عام وخراج فسا وابجر^(٤). وفي علل الشرائع رواية ليوسف بن مازن الراسبي عن بنود الصلح وكان الجانب المالي فيها متعلقاً بأيتام من قتل في الجمل وصفين ، وليس فيه ذكر لبيت مال الكوفة ولا لما يُحمل إلى الإمام الشهيد^(٥). بل إن هذا المال المزعوم المحمول إلى الإمام الشهيد لا أصل له إلا في كتاب الأخبار الطوال للدينوري ، وكذلك أمر تفضيل بني هاشم على بني عبد شمس في العطاء والصلوات لا ذكر له إلا في هذا المصدر^(٦). ويذكر المرحوم باقر القرشي نصاً لكتاب الصلح لم يرد في أي من المصادر القديمة ، وهو خال من السند ، كخلوه من الشرط المالي^(٧). وأغلب الظن أن النص ملفق ، فأول ذكر له

(١) صلح الإمام الحسن : ٢٦٠.

(٢) الإمامة والسياسة : ١٤٠.

(٣) الاستيعاب : ٣٨٥-٣٨٦/١.

(٤) أنساب الأشراف : ٢٨٦-٢٨٧/٣.

(٥) علل الشرائع : ٢٠٩/١.

(٦) الأخبار الطوال : ٢٣١.

(٧) الحسن بن علي : ٢٢٧/٢.

كان عند الأربلي (٦٩١هـ) في كشف الغمة ^(١) من غير سند ، وعنه في ما أظن نقل ابن الصباغ (٨٥٥هـ) في الفصول المهمة ^(٢) من غير سند أو إحالة ، وعن أحدهما من غير إحالة ولا سند نقل ابن حجر (٩٧٤هـ) في الصواعق المحرقة ^(٣) ؛ وعن كشف الغمة نقل المجلسي في بحار الأنوار ^(٤) . ولو كانت الصورة التي نصها هؤلاء عن كتاب الصلح موجودة أو معتبرة ، لما تكلف الشيخ آل ياسين مشقة تجميع نكت النصوص والروايات لصياغة صورة عن محتويات الصلح لا نصه . وعلى أن الأمر به حاجة إلى تحقيق أوفى ؛ نشير إلى أن غياب الشرط المالي كليّة عن هذا النصّ يثير الارتياب فيه أكثر من اشتراطه سنة الخلفاء الراشدين ، وهو صنعة احتجاج متأخر عن عصر الصلح ، تجد بذورها في مرويات علل الشرائع دفعاً لمحااجة المخالف في أمر الصلح وتوهيناً لروايات الشرط المالي . واحسب أن غياب النصّ عن مصادر المجلسي في البحار ، إلّا كشف الغمة المتأخر ، مع وجود عناصر الاحتجاج ومروياته في مصادره المتقدمة ، يدلّ على تأخر صناعته ، فهو قد أغفل حتى الشرط المالي الذي جاء في علل الشرائع وأعقب بنظرة شرعية في سبب اختيار خراج دارابجرد لتكون طعمة لأيتام الجمل وصفين . ويرى المرحوم القرشي في تحليله لشروط الصلح ، أنها كلها صحيحة إلّا أمر بيت مال الكوفة وأمر الراتب السنوي للإمامين (وهي غير موجودة في النصّ المزعوم الذي نقله عن الأربلي وابن الصباغ وابن حجر والمجلسي) ؛ ويعلل ذلك بأن بيت مال الكوفة كان في يد الإمام أصلاً فلا معنى لطلبه من معاوية ، وأن الإمام في غنى عن راتب معاوية ؛ ويرى أن هذين الأمرين ليسا من شرط الإمام بل هما من عرض معاوية في صحيفته التي أرسلها إلى الإمام ^(٥) . ويشكل على رأي المرحوم القرشي أن تسليم الأمر إلى معاوية يستوجب تسليم بيت مال الكوفة ، فهو ليس مالاً شخصياً للإمام ليحتفظ به ، وإنما يتصرف به من كان صاحب السلطة بحكم سلطته ؛ واحترازاً من هذا عبر عنه الشيخ آل ياسين بلفظ (استثناء ما في بيت مال الكوفة فلا يشمل تسليم الأمر) .

إن تمحيصاً دقيقاً في أمر الصلح وبنوده يجعلنا نجزم بعدم وجود أي بند مالي فيه لا في شروط الإمام ولا في صحيفة معاوية - وإن ذكّر البلاذري صورة لها فيها ذكر أموال - ولكنها منتقضة بنصّ معاوية فيها على أن الولاية بعده للإمام المجتبى ، وهو ما لم يكن معاوية ليعطيه في تلك اللحظة (لحظة هروب القادة وخذلان الجيش) تحت أي ظرف . ويمكن القول إن إضافة هذا الشرط في مدونة الثقافة العالمية كانت مقدمة بارعة لمحو بنود الصلح كلها أو التعمية عليها وإبهامها حتى لا يبقى في الأذهان إلّا هذا الشرط المزعوم ، وهو ما تجده في تاريخ الطبري الذي أبهم الشروط ونصّ على مال بيت مال الكوفة ، وخراج دار ابجرد ^(٦) . فالمراد توهين المنهاج وتصوير الأمر على أنه بيع وشراء ، فإن كُبر تصديق هذا على الناس فلا بأس بتزويقه بشيء من الورع وكراهة إهراق الدم في طلب الملك . ولعل من أضاف " مليوني " الإمام الشهيد إنما أراد أن يشير إلى أن الكراهة المزعومة عنه للصلح انتهت بعد أن قبض نصيبه من الصفقة ، ولذا لم يجد حرجاً في الوفود مع أخيه على معاوية وأخذ صلاته وجوائزه ، كما تقول

(١) كشف الغمة : ١٩٣/٢ .

(٢) الفصول المهمة : ١٥٤-١٥٥ .

(٣) الصواعق المحرقة : ١٨٩-١٩٠ .

(٤) بحار الأنوار : ٦٥/٤٤ .

(٥) الحسن بن علي : ٢٣٢/٢-٢٣٣ .

(٦) تاريخ الطبري : ١٥٩/٥-١٦٠ .

المدونة . ولا فرق ، عندها ، في هذا الأمر بين فقهاء بني هاشم ، فما طلبه عبيد الله بن عباس ، وما رضىه عبد الله بن عباس ، وما استمتع به عبد الله بن جعفر من أموال معاوية وصلاته وجوائزه ، هو نفسه ما فعله الإمامان !! .

ما مصدر أموال الإمام المجتبى التي بنت في مخيلة الثقافة العالمية ومخيلة العامة صورته الشهيرة في الكرم ، وأسست لأخبار سخائه مع الناس ومع أزواجه ؟ . إن الإجابة على هذا الأمر يمكن أن تكشف النسق الخفي في لعبة السلطة وثقافتها العالمية وهي تصوغ صورة الإمام المجتبى وتسوقها ببراعة تجيزها على طرفي الثقافة العالمية وتجعلها من المسلمات في وعي عامة الناس .

ولد الإمام في عصر السوية في العطاء ، وكان عطائؤه في عصر التفاضل في العطاء أيام عمر وعثمان كعطاء أخيه وأبيه ، وعاد إلى السوية في سنوات أمير المؤمنين . ولم يُسجل أن للإمام ملك خاص به ، ولم يعرف عنه تثير لأمواله من العطاء ، وليس له إرث بعد حرمان أمه من فذك . وإرثه من أمير المؤمنين مشترك بينه وبين إخوته ، وأكثره موقوف لوجه الله ^(١) . وهو في عامته لا يتناسب مع الأرقام التي تذكرها المدونة عن سخائه . هذا إذا تحدثنا عن أي شخص ليس كالإمام الذي نعرف ؛ فالوجوه الشرعية للصرف ومفهوم الكرم القرآني وموقف آل البيت من المال ، لا تبقى شيئاً ولا تسمح ببقاء شيء ، حتى أيام التفاضل فكيف بأيام السوية . فمن أين جاء المال للإمام المجتبى؟ .

تروي الأخبار أن أمير المؤمنين قال في خطبة له لمن يخاطبهم إن الإمام المجتبى قد جمع مالاً ويريد تفرقه عليكم ، وأن الإمام المجتبى قال إنه جمعه للفقراء ؛ فقام نصف الناس وبقي نصفهم تحت هذه الصفة ؛ وأن من بين الذين أخذوا منه الأشعث بن قيس ^(٢) . وسبق أن أوردنا الوصف المنسوب إلى أمير المؤمنين للإمام بأنه فتى من فتيان قريش صاحب جفنة وخوان . وكلا الخبرين يفتقر إلى الإجابة على السؤال الأصل : ما مصدر تلك الأموال المجموعة أو المصروفة في الولائم ؟ . وتروي الأخبار أن مهور نساء الإمام ومتع طلاقاته كانت شيئاً كثيراً من الأموال والجواري والطيب والعسل ^(٣) . فإذا صدقنا بما تقوله الأخبار من كثرة تلك الزوجات والطلاقات فنحن أمام ثروة كبيرة تصرف على وجه واحد من وجوه الصرف ؛ فإن أضفنا إليها الولائم والعطايا والهبات (التي كان أغلبها على غير وجه الشرع فهي ليست بعنوان الصدقة ولا بعنوان العطاء ولا بعنوان العون ؛ بل بعنوان الكرم الجاهلي) كنا أمام كارثة شرعية بكل المقاييس . فالتصديق بكل هذا يحق صورة المنهاج الإمامي ويمسخ حقيقة التربية المحمدية والنشأة العلوية المفترضة وجوباً في الإمام ، ويجعله في معيشتة وتصرفه على غير سبيل جده وأبيه وكأنهما ليسا أسوة واجبة له بأمر القرآن الكريم . فالنبي الكريم الذي عاش وليس له من طعام إلاّ الأسودان : الماء والتمر ، أغلب أيامه ، وأمير المؤمنين المرقوع الثوب حتى استحيا من راقعه ، والذي عاش عمره ولا زاد له إلاّ الزيت والملح والسويق الموضوع في جراب مختوم ، يولد منهما : تربية ومنهاجاً ، إمام تأتيه الأموال الكثيرة الطائلة من حيث لا ندري ، ويصرفها في حيث لا يجب . هذه هي الصورة التي صاغتها الثقافة العالمية ، الرسمية والشيوعية على حد سواء ، في أمر الكرم

(١) ينظر التفصيل في كتاب الوقف وموقوفات أمير المؤمنين ، علي حاجي ابادي : ١٨٩-١٩٥ .

(٢) الطبقات الكبرى : ٣٦٧/٦-٣٦٨ .

(٣) ينظر مثلاً ما ورد في هذا الشأن في الطبقات الكبرى : ٣٧٤/٦ ، وتاريخ دمشق : ١٣ / ٢٤٩-٢٥١ . وينظر في تفنيده (من غير معالجة أمر مصدر المال)

، الحسن بن علي : ٢ / ٤٥١ .

المزعوم للإمام المجتبى . وهي لا تصدق مالياً (بكثرتها الواردة في الأخبار) إلا برديفها الخفي المقصود : أموال معاوية وهباته وعطاياه وقبلها ومعها ثمن الصلح .

من اليسير لمن جعل المنهاج القرآني سبيلاً إلى قراءة سيرة الإمام المجتبى أن يحكم ببطلان هذا كله ، حتى ما يبدو منه غير مشكل كجمع الأموال وتفريقها في أيام أمير المؤمنين . فالشادي في أمر المال في الإسلام يعلم أن مهمة الجمع كانت وظيفة بيت المال لا الأشخاص ، وموارد الجمع كانت الصدقة والخمس والزكاة ؛ فما وجه جمع الإمام للأموال في عصر العدل أيام أمير المؤمنين وهو غير مكلف بذلك ؟ أهو ماله الخاص فأثى له ؟ أم هو صدقته أو زكاته فبيت المال أولى باستلامهما ؟ أم خمسه ولا خمس عليه ولا له أيضاً في حياة أمير المؤمنين ؟ . دع عنك مخالفة الأولى في التوزيع العلني على رؤوس الأشهاد ، وهو يميز الفقراء من غيرهم بما يخالف حسن الإخفاء في الصدقة إن كانت .

إن تلك الأخبار الموضوعة (التي جازت مع الأسف على المدونة الشيعية جوازها على أتباع المدونة الرسمية ؛ فتجد من يقرها فرحاً بها ويعدّها من المناقب ويدافع عنها^(١)) إنما صيغت تهينة لما يراد منها في ما بعد ؛ وهو تصوير الصلح على أنه صفقة مالية في محصلتها ؛ وتشريع تصرف معاوية بأموال المسلمين بأخذ جوائزه وصلاته ، وتأكيده عدم صلاحية الإمام للخلافة وتشويه منهاج جده وأبيه ونقله من صورة النصّ إلى صورة الاجتهاد . فما يفعله الإمام المجتبى ، في زعم السلطة وثقافتها العالمية ، إما أن يكون اجتهاداً ؛ فيكون فعل الرسول الكريم وفعل أمير المؤمنين اجتهاداً قبالاته (والمجتهد مأجور وإن أخطأ !) ؛ وإما أن يكون مخالفة ؛ فيكون الإمام المجتبى على غير سبيل النص والمنهاج ، وعلى غير سبيل الأسوة الواجبة . وكلا الأمرين مراد بذاته في ثقافة السلطة ؛ فهو على هذا هدم لشرع الله ومنهاجه على يد أحد أوليائه ، وهو تشريع لمنهج السلطة على أنها وشرع الله ومنهاجه متساويان في الأخذ والترك .

المحور الثالث : علاقة الإمام المجتبى عليه الصلاة والسلام بالمحيط :

توكيداً لصورة الارتباك والجدال والمخالفة التي صاغت السلطة وثقافتها العالمية عن علاقة الإمام المجتبى بأبيه أمير المؤمنين وأخيه الإمام الشهيد ، سعت إلى صياغة صورة علاقته بالمحيط المخالف لأبيه وأخيه . فعلى قدر تتاغمه مع ذلك المحيط وسلامة علاقته به وانتمائه إليه يتأكد أمران : الأول ترسيخ صورة خلافه لأهل بيته ؛ والآخر تصحيح موقف المخالفين لأبيه وأخيه بيئة وسلوكاً وموقفاً شرعياً . إن هذه التثوية التي تحملها صورة الإمام المجتبى الرسمية كما صاغت المدونة الثقافية العالمية تشتمل على أسّ الفصام الذي أريدت شرعنته بشاهد إمامي نبوي بعد أن تكفلت الشواهد الصحابية السقيفية في تأسيسه وتوكيده على أنه الصورة الشرعية الوحيدة ، وكان خروج أمير المؤمنين على هذه الصورة العائق الوحيد أمام تعميمها مسخاً للمنهاج ؛ فصورة المجتبى المزعومة تذلل من هذا العائق .

يبدو الإمام المجتبى عليه الصلاة والسلام في تلك الصياغة فتى من فتیان قريش ، فهو حليم كحلم معاوية المزعوم ، وهو عالم بالمثالب وحاضر الجواب في المنافرات كعلم ابن عباس وحضور جوابه^(٢) ، وهو كريم كعبد الله

(١) ينظر الحديث عن جود المجتبى في كتبنا القديمة والحديثة ، ففيها من الأخبار والحكايات والأموال ما يؤكد ذلك .

(٢) ترتبط حكايات منافراته وحضور جوابه بوفوده على معاوية ، وهي عندي مكذوبة كالوفود نفسه ، ويمكن موازنتها بمنافرات ابن عباس في المجلس نفسه وبحضور الأشخاص أنفسهم . ينظر شيء من هذا في الأخبار الموقفيات وفي أخبار العباس وولده . وجمعها القرشي في باب أسماء مناظراته في كتابه : الحسن بن علي :

بن جعفر ، وهو مزواج مطلق محب للنساء الحرائر والجواري كمصعب بن الزبير وعبد الملك بن مروان ، وهو يخطب على خطبة أخيه (في مخالفة صريحة للسنة) كمروان بن الحكم ^(١) ، وهو يذهب ببیت مال المسلمين في الكوفة زاعماً أنه حقه كذهاب عبد الله بن عباس ببیت مال البصرة أيام أمير المؤمنين ^(٢) . بل هو في بعض الأخبار عاشق محروم يزور نساء الآخرين في غيابهم بعد طلاقه لهن كالوليد بن يزيد ^(٣) . وهو ، أيضاً ، فتى من قريش في إيمانه بسليمان قريش كما أقرته السقيفة ، يحبه أبو بكر ، ويرفع عطاءه في سلم التفاضل عمر ، ويرفض جلد الوليد محابة لعثمان ويدافع يوم الدار عنه ، ويفند بالفعل والقول دعوى أبيه في حقه وفي حروبه ، ولا يزعه أن يكون الخليفة من كان شرط أن يكون قرشياً ، ولا سيما بنو عبد مناف . وهو بسبب من (فتوته القرشية) فيه عظمة يراها عزة ^(٤) ، وهم يعنون بها ما عُرف عن ترفع فتیان قريش عن عامة الناس في المجالسة والمطاعمة والمصاهرة والمصاحبة . (قارن بما ترويه المدونة عن ازدحام الموالي والفقراء على أمير المؤمنين ، وعن تواضع الإمام الشهيد وأكله مع أهل الصفة حين دعوه إلى الطعام فأجاب ، وأكل معهم على الأرض) . وهو ، بعد ، فتى من قريش في كراهته للفتنة ولمجاذبة أولي الأمر سلطانهم ، ولم يجاذبهم أو يقر مجاذبتهم ، وهو إن لم يكن الخليفة فابن عم الخليفة؟ . ولم يجاذبهم وهم يحفظون له مكانته القرشية ولا يردون له طلباً ويجزلون له العطاء والصلوات والجوائز ؟ . وهو فتى من قريش في ورعه كعبد الله بن عمر ، وفي حبه لعائشة كعبد الله بن الزبير ، وفي حبه ماشياً (وهو ما لم يفعله جده وأبوه) والنجائب تقاد بين يديه ، كهارون الرشيد ^(٥) ؛ وفي جزعه من الموت كما جزع كبراء قريش من أهل السقيفة ، وملوك بني أمية ^(٦) . هذه الصورة المسوقة من السلطة وثقافتها العالمية عن علاقة الإمام بمحيطه ، ولها من الشواهد عشرات الأخبار الموثقة في المدونة التراثية ، يسوقها المخالف دليلاً على بطلان قول أخيه وأبيه وشيعتهما ، ويسوقها الموالي ، وقد التبس عليه المنهاج ، لتكون شاهداً وحجة له على ما يقترب ، بدعوى أنه يتأسى بالإمام المجتبي في فعله ، فإن قلت له لم لا تتبع أمير المؤمنين في زهده ، قال لك إني أتبع الإمام المجتبي في حسن ملبسه دفعا للشماتة وإعزازاً للمذهب وتحديثاً بنعمة الله . وإن قلت له لم لا تخرج إلى الشهادة كالإمام الشهيد قال لك إني أتبع الإمام المجتبي في مسالمة السلطان حقناً للدماء . وإن قلت له إنك تبذل المال الجزيل في الولائم احتج بكرم الإمام المجتبي وولائمه وجفنته وخوانه . ومن عجب أن المدونة بطرفيها لا تذكر لنا خبراً عن الإمام المجتبي كالذي تذكره عن الإمام الشهيد والإمام السجاد من تفقدهما الأيتام وذوي الخصاصة سراً وجهرًا ؛ فهي ترسل الأخبار عن كرم المجتبي وولائمه من غير تعيين للمكرمين أو المدعويين ، مُشعرة أن سبيله فيها سبيل كرماء الجاهلية وكرماء عصر الهجنة الأموية : كرماء السمعة لا كرماء التقوى . ولا حاجة بنا إلى كَرّ القول إن هذه الصورة بيان لنجاح

٢٩٧/٢-٣٢٥ . ويرد على تلك الحكايات ما أثبتته الرواة والواقع من أن الإمام المجتبي كجده وأبيه وأخيه كان يأنف أنفة الدين من ذكر مثالب الناس وإن ثلبوه ، فإن أجاب فإجابته القرآن . ينظر شاهد ذلك في الطبقات الكبرى: ٣٦٨/٦ .

(١) ينظر الخبر المروي في الطبقات الكبرى: ٣٧٢/٦ ، وأنساب الأشراف : ٢٧٣/٤ .

(٢) عن هذا ينظر كلام أمير المؤمنين في نهج البلاغة : ٧٢-٧٥ . وما روته كتب التاريخ في هذه الواقعة ، و ثمة من يحيلها إلى أخيه عبيد الله ، وهو وهم .

(٣) ينظر خبر زيارته لطليقته حفصة بنت عبد الرحمن بن أبي بكر مراراً في غياب زوجها ، في أنساب الأشراف : ٢٧٥/٣ .

(٤) ينظر الخبر في الشكوى والعتاب للثعالبي : ١٥٨ ، وربيع الأبرار : ٥/٤ ، وهو منسوب إلى الإمام الشهيد في البصائر والنخائر : ٦٦/١ .

(٥) الطبقات الكبرى: ٣٧٤/٦ .

(٦) ينظر خبران عجيبان عن الجزع المزعوم في تاريخ دمشق : ١٣ / ٢٨٢ و ٢٨٦-٢٨٧ ، وكشف الغمة : ١٧٤-١٧٥ .

السلطة وثقافتها العالمية في تأسيس الالتباس في سيرة الإمام المجتبي ونشره وتسويقه ؛ طعنأ في المنهاج القرآني الذي هو مصداقه ، وفي السنة النبوية التي هو مصداقها ، وفي التربية العلوية التي هو مثالها الواقعي وأحد الدليلين إليها.

المصادر والمراجع

- أئمة أهل البيت ودورهم في تحصين الأمة الإسلامية ، السيد الشهيد محمد باقر الصدر ، قم ، ١٤٢٧هـ .
- الأخبار الطوال ، الدينوري ، طبعة ليدن ، ١٩١٨ .
- الاستيعاب ، ابن عبد البر ، تحقيق البجاوي ، دار الجيل ، بيروت ، ١٩٩٢ .
- الأغاني ، الأصفهاني ، تحقيق إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت ، ٢٠٠٨ .
- الإمامة والسياسة ، منسوب لابن قتيبة ، دار الأندلس ، النجف الأشرف ، د.ت .
- أنساب الأشراف ، البلاذري ، تحقيق سهيل زكار ، دار الفكر ، بيروت ، ١٩٩٦ .
- بحار الأنوار ، المجلسي ، مؤسسة الوفاء ، بيروت ، ١٩٨٣ .
- البداية والنهاية ، ابن كثير ، تحقيق التركي ، دار هجر ، مصر ، ١٩٩٩ .
- بصائر الدرجات الكبرى ، ابن الصغار ، المكتبة الحيدرية ، قم ، ١٤٢٦هـ .
- البصائر والذخائر ، التوحيد ، تحقيق وداد القاضي ، دار صادر ، بيروت ، د.ت .
- بغية الطلب ، ابن العديم ، تحقيق سهيل زكار ، دار الفكر ، بيروت ، د.ت .
- تاريخ دمشق ، ابن عساكر ، تحقيق العمروي ، دار الفكر ، بيروت ، ١٩٩٥ .
- تاريخ الطبري ، الطبري ، تحقيق أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٦٧ .
- تاريخ المدينة المنورة ، ابن شبة ، تحقيق فهم شلتوت ، ط ٢ ، قم ، ١٤١٠هـ .
- ترجمة الإمام الحسن في طبقات ابن سعد ، تحقيق عبد العزيز الطباطبائي ، مطبعة ستاره ، قم ، ١٤١٦هـ .
- الحسن بن علي عليه السلام ، باقر القرشي ، دار البلاغة ، بيروت ، ١٩٩٣ .
- ربيع الأبرار ، الزمخشري ، تحقيق مهنا ، مؤسسة الأعلمي ، بيروت ، ١٩٩٢ .
- روضة الكافي ، الكليني ، دار التعارف ، بيروت ، ١٩٩٠ .
- سقيفة اللغة انحذارة العربية من الدين إلى السلطة ، مهدي حارث الغانمي ، دار المدينة الفاضلة ، بغداد ، ٢٠١٤ .
- شرح نهج البلاغة ، ابن أبي الحديد ، تحقيق أبو الفضل إبراهيم ، دار الجيل ، بيروت ، ١٩٩٦ .
- الشكوى والعتاب ، الثعالبي ، دار الصحابة ، طنطا ، ١٩٩٢ .
- صحيح البخاري ، المطبعة السلفية ، القاهرة ، د.ت .
- صلح الإمام الحسن عليه السلام ، الشيخ راضي آل ياسين ، منشورات الشريف الرضي ، قم ، د.ت .
- صلح الإمام الحسن عليه السلام بين الواقع وظلم التاريخ ، يحيى الدوخي ، دار مشعر ، طهران ، ١٤٣٤هـ .
- الصواعق المحرقة ، ابن حجر الهيتمي ، مكتبة الحقيقة ، استانبول ، ٢٠٠٣ .
- الطبقات الكبرى ، ابن سعد ، دار صادر ، بيروت ، ١٩٧٥ .
- علل الشرائع ، الشيخ الصدوق ، دار المرتضى ، بيروت ، ٢٠٠٦ .
- عيون الأخبار ، ابن قتيبة ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٩٩٦ .
- الفصول المهمة ، ابن الصباغ ، دار الأضواء ، بيروت ، ١٩٨٨ .
- فيض القدير ، المناوي ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٩٧٢ .

- كشف الغمة ، الأربلي ، دار الأضواء ، بيروت ، ١٩٦١.
- مروج الذهب ، المسعودي ، تحقيق البقاعي ، دار احياء التراث العربي ، بيروت ، د.ت.
- مسند أحمد ، أحمد بن حنبل ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، دار الحديث ، القاهرة ، ١٩٩٥.
- المنتظم ، ابن الجوزي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٢.
- موسوعة كلمات الإمام الحسن ، لجنة الحديث في معهد باقر العلوم ، دار المعروف ، قم ، ١٤٢٣ هـ.
- نهج البلاغة ، شرح محمد عبده ، تحقيق محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة الاستقامة ، القاهرة ، د.ت.
- الوقف وموقوفات أمير المؤمنين عليه الصلاة والسلام ، علي حاجي ابادي ، مشهد المقدسة ، ١٤٣٥ هـ.